



PROVISIONAL

A/38/PV.5  
28 September 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة

المعقودة بالقر ، في نيويورك ،  
يوم الاثنين ، ٢٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(بنا)

السيد ايويكا

الرئيس :

- خطاب سعادة السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

- المناقشة العامة [ ٩ ]

القى كلمات كل من :

السيد غويريرو (البرازيل)

السيد رومولو (الفلبين)

السيد زامبرانو فيلاسكو (فنزويلا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطلاقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطلاقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر . DC2-0750, 2 United Nations Plaza

83-64025/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٣٠خطاب سعادة السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ستستمع الجمعية العامة هذا الصباح الى خطاب سعادة السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .  
اصطحب سعادة السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السي  
قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أشرف أن أرحب في الأمم المتحدة ، بالنيابة عن الجمعية العامة ، بفخامة السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس ريغان (ترجمة عن الانكليزية) : أشكركم على منحى شرف التكلم اليوم ، فى هذا اليوم الأول من المناقمة العامة للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . مرة أخرى أفق أمام هذا المحفل وذهنى منشغل بقضية السلام . فى العام الماضى ، وقفت فى هذه القاعة متكلماً أمام الدورة الاستثنائية التى كرسنا لنزع السلاح . وقد جئت اليوم لأجدد التزام أمتى بالسلام . حذرت لأناقش كيف يمكننا أن نخلص للأحلام التى قامت عليها هذه المناقمة . أتدعت الأمم المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لتتخذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ، وتمزز تقرير المصير السياسى والرخاء العالمى ، وتوثق روابط التعامل المتعددين بين الأمم . لقد سعى مؤسسو الأمم المتحدة الى احلال عالم قائم على النظام والتحضر محل عالم منفس فى الحروب . وكانوا يأملون أن يخلي عالم الصراع الذى لا هوادة فيه السبيل لعصر جديد ، عصر يسوده التحرر من العنف .

وأيا كانت التحديات التى كان على العالم ان يواجهها فقد أراد المؤسسون لهذه الهيئة أن تمثل قيما معينة حتى وان لم يمكن وضعها موضع التنفيذ ، وان تدين العنف ، حتى وان تعذر وقف . أرادوا لهذه الهيئة أن تتكلم باسمان السلطة الأخلاقية . وكان المفروض ان يبيت ذلك أعظم قوة لها .

لكن الحقيقة الاليمة أن استخدام العنف لتحقيق المكاسب السياسية بات أكثر ، لا أقل انتشارا ، في العقد الماضي . والأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة تزودنا ببراهين جديدة لا يرحب بها أحد على التنكر الغظ للحياة وللحقيقة . ولقد انطوت تلك الأحداث على شهادة لم تكن لازمة على مدى انقسام عالمنا وخطورته ، ومدى السرعة التي يجري بها اللجوء الى العنف .

ماذا حدث لأحلام مؤسسي الأمم المتحدة ؟

ماذا حدث للروح التي أوجدت الأمم المتحدة ؟

الجواب واضح : اعترضت الحكومات طريق أحلام الشعوب . وتحولت الأحلام الى قضايا شرق ضد غرب . وتحولت الآمال الى عبارات سياسية رنانة . وتحول التقدم الى السعي نحو القوة والهيمنة . ضاعت في مكان ما ، الحقيقة الماثلة في ان الشعوب لا تصنع الحروب ، بل تصنع الحكومات .

واليوم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال المحيط الهادى تقضي أسلحة الدمار على أمن الشعوب التي تعيش هناك ، وتعرض سلم البلدان المجاورة للخطر ، وتخلق المزيد من ساحات المواجهة بين الدول الكبرى . خلال السنة الماضية وحدها ، نشبت صراعات عنيفة في التلال المحيطة ببيروت وصحارى تشاد والصحراء الغربية وجبال السلفادور وشوارع سورينام ومدن أفغانستان وقراه وعلى حدود كمبوتشيا ، وفي ميادين القتال بين ايران والعراق .

ليس بمقدورنا ان نركن الى غريزة البقاء لتحميننا من الحرب . لأنه البرغم من كل الأرواح والآمال المضيعة ، ما زالت الحرب ، بخسائرها البشعة ، الوسيلة التي تحاول الأمم أن تسوى عن طريقها نزاعاتها وتحقق أهدافها .

ان التقدم في تكنولوجيا الأسلحة قد فاق بكثير التقدم نحو السلام . وفي العصور الحديثة ، دخل عنصر رهيب جديد في الحسابات — هو عنصر الأسلحة النووية . ان الحرب النووية حرب لا يمكن كسبها ولا يجب أن تقع على الإطلاق . وأعتقد أنه اذا كانت الحكومات مصممة على ردع الحروب ومنع نشوبها ، لن تنشب الحرب أبدا . وليس هناك ما هو أكثر اتساقا مع روح ميثاق الأمم المتحدة من تحديد الأسلحة .

عندما تكلمت أمام الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، أكدت التزام حكومة الولايات المتحدة ، والتزامي الشخصي ، بتخفيض الأسلحة النووية والتفاوض ببنية حسنة من أجل بلوغ تلك الغاية .

واليوم أؤكد هذه الالتزامات من جديد . ان الولايات المتحدة قد خفضت بالفعل عدد أسلحتها النووية في العالم بأسره . وبينما لا يمكن تجنب استبدال الأسلحة القديمة بأسلحة أحدث منها ، فاننا نود ان نتفاوض حول تخفيض الأسلحة ، والتوصل الى اتفاقات لتحديد الأسلحة تكون ذات مغزى ومنصفة والوسع التحقق من الالتزام بتنفيذها . ودعوني أضيف أنه لا بد لنا ان نضمن ان أمن العالم لن يقوضه من دعائه المزيد من انتشار الأسلحة النووية . فعدم الانتشار لا ينبغي ان يبييت العنصر المنسي في جدول أعمال تحديد الأسلحة العالمي .

لقد اغريت أثناء زيارتي الاخيرة للأمم المتحدة عن أملي في أن تحظر من على وجه الأرض طبقة جديدة من منظومات الأسلحة هي القذائف النووية المتوسطة ذات المدى الأبعد . وأعتقد أنه تخفيفا لما تشعر به الشعوب من قلق في كل من أوروبا وآسيا ، كان الوقت مناسباً ، لأول مرة في التاريخ ، لحسم المخاطر التي تتهدد الأمن عن طريق تحديد الأسلحة وحده . وما زلت أعتقد بأن ازالة هذه الأسلحة - أي خيار الصفر - يعتبر أفضل الحلول لهذه المشكلة وأعد لها وأكثرها عملية . لكن الاتحاد السوفياتي لسوء الحظ رفض قبول ازالة الكاملة لهذه الطبقة من الاسلحة .

وعندما كنت هنا آخر مرة راودني أمل في أن تتركز المحادثات الحرجة الدائرة حول تخفيض الأسلحة الاستراتيجية وشكل عاجل على تلك المنظومات التي تمثل أكبر مخاطر الحرب النووية . وهي القذائف التسيارية عابرة القارات ، السريعة الدقيقة في اصابة الهدف التي تطرح امكانية توجيه الضربة الأولى . كما راودني أمل أيضا في ان تؤدى المفاوضات الى تخفيض عدد القذائف الاستراتيجية لدى كل جانب الى النصف وتقليل الرؤوس النووية لكل جانب بمقدار الثلث . لكنني منيت ثانية بخيبة الأمل عندما وجدت السوفيات يرفضون بحث مثل هذه التخفيضات الكبيرة ، ويرفضون كذلك التركيز على هذه الأسلحة شديدة الخطر المزعزعة للسلام .

الا أن الولايات المتحدة ، لم تتخل ، رغم هذا الرفض المتلاحق ، ولن تتخل ، عن السعي الى عقد اتفاقات ذات مغزى للحد من الاسلحة . وفي حزيران/ يوليو الماضي ، اقترحت نهجا جديدا فيما يتعلق بمحادثات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية . فنحن لم نغير هدفنا وهو اجراء تخفيضات كبيرة ، لكننا اعترفنا بان هناك وسائل مختلفة لبلوغ هذه الغاية . وأثناء الجولة الأخيرة من محادثات جنيف ، قدمنا مشروع معاهدة تستجيب لعدد من المشاغل التي أثارها الاتحاد السوفياتي . وسوف نواصل تعزيز هذه المبادرة .

والمثل ، فان الولايات المتحدة ، في مفاوضاتها بشأن القوات النووية متوسطة المدى ، تقدمت بعرض جديد عندما رفض القادة السوفيات رفضاً قاطعاً بحث إمكانية التخلص الكامل من هذه الأسلحة . فقد اقترحنا ، كحل مؤقت ، أن يكون هناك عدد متكافئ لدى الطرفين بين صفر و ٥٧٢ . وأوصينا بأن يكون العدد في أدنى مستوى ممكن . ومرة أخرى ، رفض السوفيات حلاً منصفاً واقترحوا بدلاً من ذلك ما يمكن أن نسميه " خيار نصف الصفر " - صفر بالنسبة لنا ، ومئات كثيرة من الرؤوس الحربية بالنسبة لهم . هذا هو الحد الذي وصلت اليه الأمور اليوم ، لكنني لم أفقد الأمل في أن الاتحاد السوفياتي سيدخل في مفاوضات جادة .

اننا مصممون على ألا نألو جهداً للتوصل الى اتفاق سليم منصف يمكن التحقق منه . ولهذا السبب أصدرت تعليمات جديدة للسفير نيتزى في جنيف ، طالبا منه أن يتقدم بمجموعة من الخطوات الرامية الى السير بالمفاوضات قدماً بأسرع ما يمكن . هذه المبادرات تركز على الاطار المؤقت الذي قدمته الولايات المتحدة في اذار/مارس الماضي وتتناول الشواغل التي أثارها السوفيات على مائدة المفاوضات في الماضي .

وعلى وجه التحديد ، تقترح الولايات المتحدة ، أولاً ، مبادرة جديدة حول الحدود الشاملة . وانا ما وافق الاتحاد السوفياتي على تخفيضات وحدود على أساس شامل ، فان الولايات المتحدة ، من جانبها ، لن تضع في أوروبا من الأسلحة ما يعادل القذائف السوفياتية وطبيعة الحال فاننا سوف نحافظ بحقنا في أن نضع قذائفنا في أماكن أخرى .

وثانياً ، الولايات المتحدة على استعداد لأن تكون أكثر مرونة فيما يتعلق بضمون المحادثات الحالية . وستبحث الولايات المتحدة أساليب تكون مقبولة للطرفين لبحث الرغبة السوفياتية في أن يتضمن الاتفاق الحد من الطائرات الى جانب الحد من القذائف . ثالثاً ، ستتناول الولايات المتحدة موضوع خليط الصواريخ الذي يمكن أن تخلفه هذه التخفيضات . ونحن على استعداد في سياق التخفيضات الى مستويات متكافئة ،

لخفض عدد القذائف التسيارية من طراز بيرش-ينغ الثانية بالإضافة الى القذائف الانسيابية الموجهة من الأرض .

ولقد قررت أن أضع هذه العبارات الهامة أمامكم بعد مشاورات موسعة كاملة مع حلفائنا بما في ذلك مراسلات شخصية مع رؤساء حكومات الدول الأطراف في معاهدة حلف شمال الأطلسي واليابان ، واجتماعات متكررة للفريق الاستشاري الخاص لمنظمة حلف شمال الأطلسي . كما أنني على اتصال وثيق بأصدقائنا وحلفائنا الآخرين المعنيين . ان الباب مفتوح للتوصل الى اتفاق . ولقد آن الأوان لأن يدخل الاتحاد السوفياتي من هذا الباب . وأود أن أتقدم بتمهيد قاطع للمجتمعين هنا اليوم في هذا المحفل العالمي : ان الولايات المتحدة تسعى للتوصل الى أى اتفاق عادل يمكن التحقق منه يؤدي الى تثبيت القوات عند مستويات أدنى مما هو موجود حالياً . ولسوف نقبل مثل هذا الاتفاق ونحن على استعداد لأن نتحلى بالمرونة في نهجنا ، وفي الواقع نحن على استعداد لقبول حل توفيقى . ومع ذلك لا يمكننا ، وخاصة في ضوء الأحداث الأخيرة ، أن نتنازل فيما يتعلق بضرورة التحقق الفعال .

ان ردود الأفعال ازاء مأساة الطائرة الكورية كانت تنبئها جاء في أوامه عن مدى اختلاف مفهوم الاتحاد السوفياتي للحقيقة والتعاون الدولي عن مفهوم بقية العالم لهما . وهناك شواهد كثيرة على أننا لا نستطيع أن نفترض ببساطة أن الاتفاقات المنبثقة عن التفاوض مع الاتحاد السوفياتي سوف تنفذ . فقد تفاوضنا بشأن البيان الختامي لهلسنكي ، لكن الحريات الموعودة لم توفر لأحد وأولئك الذين سمعوا في الاتحاد السوفياتي الى رصد ومراقبة تنفيذ ذلك يعانون في السجون ؛ وتفاوضنا بشأن اتفاقية للأسلحة البيولوجية لكن الأمطار الصفراء والمواد السامة الأخرى تتساقط على قرى همونغ والمعسكرات الأفغانية . وتفاوضنا وتوصلنا الى عقد اتفاقات للأسلحة ولكن المستوى العالي للتشفير السوفياتي يخفي المعلومات اللازمة للتحقق من تنفيذ تلك الاتفاقات . ان اكتشاف منشأة رادار حديثا وقد يفغ تسيارية جديدة عابرة قارات يثير تساؤلات خطيرة حول مدى التزام الاتحاد السوفياتي بما تم التفاوض حوله والتوصل اليه من اتفاقات .

ان السلام لا يمكن أن تخدمه رقابة وهمية على الأسلحة . فنحن بحاجة إلى تخفيضات متبادلة يعتمد عليها وأنا أدعو الاتحاد السوفياتي اليوم أن يخفف من التوترات التي أثارها في العالم في الأسابيع القليلة الماضية وأن يهدى التزاما واسخا بالسلام بأن يأتي إلى مائدة المفاوضات بفهم جديد لالتزاماته . وأنا أحث الاتحاد السوفياتي على أن يتحلّى بنفس ما تتحلّى به من مرونة . فإذا ما جلس الاتحاد السوفياتي على مائدة المفاوضات ساعيا إلى تخفيضات حقيقية في الأسلحة ستكون هناك بالفعل تخفيضات في الأسلحة . ان حكومات الغرب وشعوبه لن يحولها عن هدفها التضليل والتهديد بل لقد آن الاوان لكي يظهر الاتحاد السوفياتي انه يريد تحديد الأسلحة فعلا وليس كلاما وخطبا .

ان التوصل إلى اتفاقات ذات مغزى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سوف يجعل عالمنا أقل خطرا ، ويمكن أن تؤدي إلى ذلك أيضا الخطوات الكفيلة ببناء الثقة التي اقترحناها بالفعل على الاتحاد السوفياتي .

ان تحديد الأسلحة يتطلب روحا تتجاوز المصالح الوطنية الضيقة . هذه الروح دعامة أساسية أنشئت عليها الأمم المتحدة . ونحن نسعى إلى عودة لتلك الروح . ان خطوة أساسية لتحقيق هذا الغرض يمكن أن تتمثل في عدم الانحياز الحقيقي للأمم المتحدة . سيعني ذلك العودة إلى القيم الحقيقية للميثاق بما في ذلك مبدأ العالمية . ان أعضاء الأمم المتحدة لا بد أن ينحازوا إلى جانب العدالة لا إلى جانب الظلم ، إلى جانب السلم ، لا إلى جانب العدوان ، إلى جانب كرامة الانسان ، لا إلى جانب الخضوع والاستعباد . ان أي انحياز آخر لن يرقى إلى تحقيق هدف هذه الهيئة وسيكون مدمرا للوثاق الذي تسعى إليه . ان كل ما يضر بالميثاق يضر السلام .

ان مؤسسي الأمم المتحدة توقعوا من الدول الأعضاء أن تتصرف وتصوت فوادي بعد الموازنة بين مزايا أية قضية كما لو كانوا في اجتماع مدينة عالمية عظيمة . ان ظهور الكتل والاستقطاب في الأمم المتحدة يقوضان كل ما كانت تجله هذه المنظمة أساسا .



لا بد أن نتذكر ان حركة عدم الانحياز أنشئت لمواجهة تطور الكتل وتعزيز الانفراج بينها . لقد تحدث مؤسسوها عن حق الدول الصغيرة في ألا تصبح متورطة في خلافات الآخرين . ومنذ ذلك الوقت نمت عضوية حركة عدم الانحياز وازدادت زيادة كبيرة . الا أن الاعضاء الجدد ليسوا كلهم ممن يشاركون المؤسسين التزامهم بعدم الانحياز الحقيقي . والواقع ان ثمة حكومات من الحكومات العميلة للاتحاد السوفياتي التي فقدت استقلالها من وقت طويل قد هرعت الى حركة عدم الانحياز ، وعندما دخلتها بدأت تعمل ضد هدفها الأساسي . ان عدم الانحياز الزائف ليس أفضل من التحديد الموهوم للأسلحة .

ان الولايات المتحدة ترفض وجهة النظر القائلة بأن العالم منقسم بين امبراطوريتي الشرق والغرب . ونحن نرفض ذلك على أساس من الحقائق . فالولايات المتحدة لا تتزعم أية كتلة من الأمم الخاضعة ولا ترغب في أن تفعل ذلك . ان ما يسمى "بالغرب" انما هو تحالف حر من حكومات معظمها ديمقراطي ولكنها تعتز كثيرا باستقلالها . اما ما يدعى "بالشرق" فهو امبراطورية موجهة من المركز وهو موسكو .

ان الولايات المتحدة اليوم ، كما كان الحال في الماضي ، تناصر الحرية وتقرير المصير لكل الشعوب . اننا نرحب بالتنوع ، ونؤيد حق جميع الأمم في أن تحدد لأنفسها اهدافها الوطنية وتعمل على بلوغها . اننا نحترم تلك الأمم وسيادتها ، ونطلب منها فقط أن تحترم قرارات وسيادة الآخرين . يكفي أن تنظروا الى العالم خلال السنوات الثلاثين الماضية ثم تقررروا لأنفسكم من الذي انتهج سياسة توسعية : الولايات المتحدة أم الاتحاد السوفياتي .

واليوم تسهم الولايات المتحدة في السلام بتعزيز الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي . فنحن نقدم تأييدنا الذي لا يتزعزع للجهود الرامية الى صون السلام التي تبذلها هذه الهيئة وجهود صون السلام متعددة الأطراف في كل انحاء العالم . ان للأمم المتحدة تاريخا تفخر به في مجال تعزيز الوفاق والساعدة على صون السلام . وفي الوقت الحالي تتواجد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو مراقبوها في قبرص وكشمير وخطى مرتفعات الجولان وفي لبنان .

وفضلا عن تشجيعنا للدبلوماسية الدولية فان الولايات المتحدة تدرك مسؤولياتها في استخدام نفوذها من أجل السلم . ومنذ أن توسط تيودور روزفلت في الحرب بين روسيا واليابان في عام ١٩٠٥ بات لنا تاريخ طويل مشرف في التوسط في المنازعات أو تهدئة حراستها وتشجيع الحلول السلمية . وفي لبنان نعمل مع فرنسا وإيطاليا والسلطة المتحدة من أجل وقف إطلاق النار وانسحاب جميع القوات الخارجية واستعادة لبنان لسيادته وسلامة أراضيه . وفي تشاد انضمنا الى الآخرين تأييدا للحكومة المعترف بها في مواجهة العدوان الخارجي . وفي أمريكا الوسطى ، كما في الجنوب الافريقي ، نسعى لتثبيت الاعتماد على القوة ونعمل على بناء اطار لاجراء مفاوضات سلمية . اننا نؤيد سياسة فك اشراك الدول الكبرى في نزاعات العالم الثالث .

ان ميثاق الأمم المتحدة يعطي المنظمات الاقليمية دورا هاما في السعي نحو السلام و جهود الولايات المتحدة من أجل السلام ليست الا تعبيرا واحدا عن الروح التي تحدد الآخرين أيضا في المجتمع العالمي . لقد كانت منظمة الدول الامريكية رائدة في مجال الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الاقليمي . وفي امريكا الوسطى و يجاهد أعضاء مجموعة كونتادورا لارساء أساس حل سلمي لمشكلات تلك المنطقة . وفي شرق آسيا و شهدت رابطة دول جنوب شرق آسيا اطارا للتعاون السلمي السياسي والاقتصادي عزز كثيرا امكانيات السلم الدائم في منطقتها . وفي افريقيا يجري انشاء منظمات بالمجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية لتوفر هياكل عملية في النضال من أجل تحقيق امكانيات افريقيا .

ومنذ البداية كان أملنا في الأمم المتحدة أن تكون بمثابة انعكاس للمجتمع الدولي في أفضل صورة . ويمكن للأمم المتحدة في أفضل حالاتها أن تساعدنا على تجاوز الخوف والعنف ويمكنها أن تعمل كقوة ضخمة من أجل السلم والرفاهية . وإذا ما عطينا معسلا و سيمكننا أن نقاوم الخروج على القانون في الساحة الدولية ونعزز الحفاظ على كرامة الانسان . وإذا ما أرادت الحكومات المشكلة في هذه القاعة السلم فعلا كما تريد شعوبها و فلسوف نجد ذلك السلم . ويمكننا أن نفعل ذلك باعادة تأكيد السلطة الأدبية للأمم المتحدة . ولقد بدا خلال الأسابيع الماضية أن السخط الأخلاقي في العالم قد استيقظ من جديد .

ولقد يتساءل البعض و لماذا يتسبب موت بضعة مئات فقط من البلايين العديدة التي تعيش على ظهر هذا الكوكب و في هز العالم بكل هذا العمق ؟ ان موت أم كانت زاهية في طائرة ليلتقم شملها بماثلتها و أو موت دارس كان في طريقه الى طلب المزيد من المعرفة من الأمور التي تحرك نفوسنا بهذا العمق ؟ ولماذا نجد أن أمما لم تفقد أيها من مواطنيها في هذه المأساة تشعر بكل هذا الغضب ؟

ان السبب في كل ذلك قائم على ما لدينا من افتراضات عما يجب أن تكون عليه الحياة المتدينة والسعي الى السلام . فالطمأنينة التي تسمح لأم أولدارس بالسفر الى آسيا أو افريقيا أو أوروبا أو أي مكان آخر على ظهر هذا الكوكب قد تكون مجرد انتصار صغير في معرض

نضال الانسانية من أجل السلام . ولكن أى شيء هو السلام ان لم يكن حصيلة هذه الانتصارات الصغيرة ؟

ان كل خطوة من أجل السلام و وكل انتصار صغير و أمران هامان في المسيرة نحو سلم دائم وأكبر . لقد أحرزنا تقدما و وقد تجنبنا حربا عالمية أخرى . وشهدنا نهاية عصر الاستعمار التقليدي ومولد مائة دولة جديدة ذات سيادة . ورغم ان التنمية ما زالت تمثل تحديا هائلا و فقد شهدنا نموا اقتصاديا ملحوظا بين الدول المصنعة والنامية . ولقد أسهمت الأمم المتحدة وأجهزتها اسهامات هامة في نوعية الحياة على ظهر هذا الكوكب كلاسهام المتمثل في ايقان ارواح أعداد لا حصر لها من البشر بشكل مباشر عن طريق برامجها الخاصة باللاجئين والاطافة في حالات الطوارئ . غير ان هذه المنجزات الضخمة و خيبت عليها بظلمها المشكلات التي تثقل علينا جميعا . ان المشكلات قديمة و لكن الأوان لم يفت لنلتزم ببداية جديدة قائمة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

واليوم و في بداية هذه الدورة الثامنة والثلاثين و أتعهد بأن تتمسك بلادى بالمثل الأهمية للأمم المتحدة . ان أهدافنا هي نفس الأهداف التي تسترشد بها هذه الهيئة و فياتنا هي نفس غايات مؤسسي الأمم المتحدة الذين سعوا الى احلال عالم يسوده حكم القانون محل عالم الحرب و عالم تحترم فيه حقوق الانسان وتزدهر التنمية ويخلى الصراع الساحة و لتحل الحرية محل العنف .

في عام ١٩٥٦ أهدى الرئيس د وايت أيزنهاور ملاحظة بشأن التسلح والردع فسي خطاب الى أحد الناشرين و قال فيه :

" عندما نصل الى نقطة - وسوف نصل اليها يوما ما - نجد فيها أن

الطرفين يعرفان أن نشوب أية حرب واسعة النطاق و بصرف النظر عن عنصر المفاجأة و سيؤدي الى التدمير الشامل المتبادل و سيهت لدينا - ربما - من رجاحة العقل ما يجعلنا نجتمع حول مائدة المفاوضات على أساس الفهم بأن عهد التسلح قد انقضى و بات على النوع الانساني أن يجعل أفعاله مطابقة لتلك الحقيقة أو يموت " .

ومضى قائلا :

"... لقد وصلنا بالفعل الى نقطة نجد فيها أن السلامة لا يمكن  
افتراضها تحققها بفضل الأسلحة وحدها... ففوائد تلك الأسلحة تتركز أكثر  
وأكثر في كونها أدوات ردع أكثر منها أدوات لتحقيق انتصار..."  
لا بد - ونحن نواصل سعيينا نحو عالم أكثر أمنا - أن نبذل قصارى جهدنا حتى نتيح  
للدبلوماسية أن تنتصر . ان الدبلوماسية ، أشرف المهن ، يمكن أن تعود طينا بأقدس  
القياسات : هبة السلم . فإذا ما نجحنا ، سيجد العالم في ذلك إثارة وتحققا في السلم  
يتجاوز ما يمكن تخيله عن طريق العنف والحرب .

أود أن أتركم اليوم برسالة تحدثت بشأنها كثيرا الى مواطني بلدي وخاصة فسي  
الأوقات التي شعرت فيها انهم يعانون من عدم الشقة . انني أوجه لكم اليوم هذه الرسالة  
ويطوني نفس الأمل والايان اللذان شعرت بهما وأنا أتحدث الى مواطني من حقكم أن  
تحلموا أحلاما عظيمة . ومن حقكم أن تسموا الى عالم أفضل لشعبكم وطينا جميعا مسؤولية  
العمل من أجل هذا العالم الأفضل ووصفنا شعوبا محبة للسلام بحق لنا أن نتصور أية قوة  
من أجل الخير يمكننا أن نكون . فلنستعد الحلم الذي كانت حلمته الأمم المتحدة في يوم  
من الأيام .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : باسم الجمعية العامة أود أن

أتوجه بالشكر الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية طي البيان الهام الذي أدلى به تو .

اصطحب فخامة السيد رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة الامريكية الى خارج

قاعة الجمعية العامة

## البند ٩ من جدول الأعمال

### المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أذكر الممثلين بأنه وفقا لمقرر اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، سوف تقفل قائمة المتكلمين يوم الأربعاء ، ٢٨ أيلول / سبتمبر ، الساعة ٦ / ٠٠ بعد الظهر . واسمحوا لي أن اطلب من الوفود أن تتفضل بتقديم تقدير صحيح بقدر الامكان للوقت الذي سيستغرقه القا ء كلماتها حتى نتمكن من تخطيط جلساتنا بطريقة منظمة .

السيد غوبهرو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن البرتغالية) (وزع الوفد نصا بالانكليزية) : أهنيكم باغتباط عظيم ، سيدي ، لانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . فهذا اختيار صادف أهله ، بالنظر للخدمات التي قدمتها الى الأمم المتحدة . واني موقن من انه بفضل صفاتكم المهنية والشخصية سوف يدار عطنا بطريقة حاذقة وقديرة للغاية .

وفي الوقت نفسه ، أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للعمل الجاد المنتج الذي قام به سلفكم السيد امبري هولاي خلال رئاسته للدورة السابعة والثلاثين . وأود أيضا أن أحبيكم باعتباركم مثل أمة من امريكا اللاتينية ، في السنة التي نحتفل فيها بالذكرى المائتين لسمون بوليفار . ومن العدل والسبب لنا أن نشيد بالمحرر العظيم ، الذي ينبغي أن نتذكر مثله العليا في هذه اللحظة التي يتعين على امريكا اللاتينية فيها أن تقدم دليلا متجددا على التزامها التاريخي بالسلام والحوار . وفي هذا الاطار ، اسمحوا لي أن أؤكد على المساهمات الهامة لبلادكم - بنما - في قضايا الوثام والتقدم ، على الصعيد الدولي .

وأود أن أهنيء سان كريستوفر ونيفيس لانضمامها الى عضوية الأمم المتحدة . ونحن نقدم أفضل تمنياتنا للدولة الجديدة العضو بمستقبل يسوده الرخاء والسلام . ان شرف افتتاح المناقشة العامة يلقي على عاتقنا بشكل تقليدي مهمة تقديم تقييم

للحالة الدولية وهو ما يفرض علينا أن نواجهه ما نعيش فيه اليوم من أزمة لم يسبق لها مثيل .

في السنة الماضية ، دعت خطورة الحالة الدولية التي بلغت حدا لا يقرب له رئيس دولة من بلدي الى الحضور للمرة الأولى الى الجمعية العامة . وفي تلك المناسبة ، وجه الرئيس جو فيغويريدو تحذيرا تشد الحاجة اليه بشأن المخاطر التي تتهدد وجود المجتمع الدولي ذاته .

وفي مواجهة حالة أعادت الى الذهن زكريات الية من أزمة الثلاثينات ، وجه الينا رئيس حكومة البرازيل ندا " حارا بأن نوحد جهودنا ، مرة أخرى ، لينا السلام وانعاش التعاون الدولي من أجل التنمية . واني لعلى يقين من أن الرئيس فيغويريدو أعرب بذلك عن آمال ومشاكل تشارك فيها الغالبية العظمى من الشعوب والأمم .

الا ان احتياطاتنا من الايمان والثقة تعرضت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية لاختبار قاس . وقد حذر الأمين العام ذاته ، في تقريره الأول الى الجمعية من أننا : " قد اقتربنا بشكل خطير من فوضى دولية جديدة " ( A/37/1 ، ص ٣ ) . ورغم خطورة هذه الكلمات ، لم نعمل شيئا يذكر لمحاولة ازالة التوترات غير العادية التي تؤثر علينا جميعا على المستويين السياسي والاقتصادي .

فحقيقة الأمر ان التوترات تتزايد ، والتجارة والاقتصاد يترديان في وهدة من الكساد ، واذا ما تحقق للبعض انتعاش اقتصادي ، قابله مزيد من المصاعب لدى الآخرين . وما زال اليأس والفوضى سائدين ، وسباق التسلح النووي يزدهر ، ويبدو الأقوياء محجسين عن السعي الى الاعتدال والحوار .

تعقد الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة في ظل علامة سلبية تمثل في أزمة ذات طبيعة عضوية مستمرة تتطلب حولا هيكلية . وينبغي أن نتذكر ان لفظ " أزمة " مأخوذة من جزر سنسكريت يعني أيضا " أن ننظف " و " أن نغسل الخيوط المتشابكة " وأن نطهر . فالأزمة ، في جذورها ان ، دعوة للتطهير والتجدد . ويجدر بنا جميعا أن نتوصل الى مقررات تؤدي الى التطور بغير انقطاع ، والتغيير في اطار من النظام . ان النظام الدولي

منين على التفهم الكافي للاحتياجات المختلفة لكل أمة وبلوغ ذلك الفهم هو ، في الواقع ، ما يحدد دور الأمم المتحدة كمؤسسة كرست نفسها للتعایش الديمقراطي المتكافئ بين الدول . والبرازيل ، بينما تشير الى أوجه القصور الواضحة في النظام الدولي ، لا تحيد عن سياستها التقليدية ، المعتدلة المتوازنة ، النابعة من الأرضية التعددية لمجتمعنا الوطني . ان البرازيل بلد غربي وفي نفس الوقت بلد من العالم الثالث ينتهج سياسة خارجية تعبر ، على المستوى الدولي ، عن الثراء الكبير لخبرتنا التاريخية . اننا ، كورثة ثقافات متعددة ، نكن احتراماً طبيعياً عميقاً للثقافات المتنوعة - وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق الوثام .

في المجال السياسي ، انقضت سنوات عدة بغير أن يتحقق نجاح واحد متمسك الأطراف ذو مغزى ، وبغير عثور على حل واحد لأية مسألة هامة : كمسائل الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأفغانستان وماليناس والقذائف النووية الاستراتيجية ومتوسطة المدى . والقائمة طويلة .

عندما نرى ان مواقف القوة ، كوقف الاتحاد السوفياتي في أفغانستان تتدمر وترسخ بدلا من أن تخلي مكانها لتحل محلها العدالة والمنطق ، يكون النظام الدولي ككل هو الذي يعاني ويتدهور . ومثل ذلك ، الحادث الذي أدى الى تدمير الطائرة التجارية لكوريا الجنوبية بواسطة طائرة سوفياتية ، وما انطوى عليه ذلك من فقدان لا يخفى لأرواح بريئة ، فتلك عملية تثير أشد القلق وتستحق الادانة . ان مبدأ رفض استخدام القوة - وهو من الأسس الجذرية لهذه المنظمة - لا يتيح اللجوء الى أية اساليب ملتوية في أي مجال من مجالات التوتر .

وفما يتعلق بالمشاكل التي تؤثر في أمريكا الوسطى ، تتخذ البرازيل موقفا واضحا ومعروفا للجميع . ان المبدأين الأساسيين المتمثلين في تقرير المصير وعدم التدخل فسي شؤون أي بلد آخر لا بد أن يطبقا في هذا الاطار . ونحن نحبذ المعالجة الدبلوماسية للتفاوضية للتوترات ، عملا على خلق مناخ من التفاهم ، بدلا من المواجهة والاستقطاب العقائدي ، بحيث تنتهي عملية نقل التوترات العالمية الى تلك المنطقة .



اننا نشق في روح المسؤولية والاستقلال التي تتحلّى بها بلدان امريكا الوسطى .  
ونشق في الديمقراطية وتعدد الآراء ، ليس فقط كنظام للتعايش الداخلي ، ولكن أيضا  
كمعيار للتعايش بين البلدان . ونحن نتطلع الى امريكا وسطى لا ترغم أى دولة فيها ارضا  
على أن تبيت تابعة أو مغلب قط لدولة أخرى .  
ولا ينبغي لنا أن نحدّ أنفسنا بالجوانب الراهنة لأزمة امريكا الوسطى . فالمشاكل  
الحقيقية لن تحلّ الى أن يمكن التغلب على أوجه القصور الهيكلية الاساسية - عقود بل قرون  
من الاحباط اللامنتهي ، وأشكال صارخة من اختلال التوازن داخليا وخارجيا . اننا نرى  
وجوب بذل جهد جاد ومركّز في سياق من التعاون الدولي ، وبخاصة في المجال الاقتصادي /  
الاجتماعي ، بغية القضاء بشكل فعال على المشاكل المزمنة التي تعاني منها امريكا الوسطى .

ان الاجراءات العطفية للتوصل الى حلول سلمية للمخلافات واحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي عميقة الجذور ومتأصلة في امريكا اللاتينية . ولذلك فان امريكا اللاتينية خاصة عندما تعمل من خلال الدول المنتمة الى مجموعة كونتادورا - تتوافر لها أفضل الظروف ، من حيث القرب الجغرافي والاتصال الثقافي التي تمكنها من تقديم اسهام قيم في مجال ايجاد حل سلمي لمشاكل امريكا الوسطى . وينبغي لنا جميعا أن نؤيد الجهود المتجودة المبذولة في هذا الاطار والتي تنطوي على أفضل امكانيات التوصل الى نهج دبلوماسي ايجابي لمواجهة هذه الحالة الخطيرة .

ولا يمكن عزل الصعاب الحالية عن الاطار الأوسع للأزمة الدولية التي نتعرض لها . ولا يمكننا أن نخترل مشكلة امريكا الوسطى بجعلها مجرد مواجهة أيد يولوجية . كما أنه ، كما أنه لا سبيل الى التخلص من شرورها باستخدام القوة . فحل مشاكل المنطقة يقتضي بوضوح - بالاضافة الى ما اتخذ من مبادرات لتخفيف حدة التوتر - أن تقوم كل دولة ببذل جهود من جانبها لتبرهن على أنها لا تهدد أمن جيرانها . وقد علمتنا التجربة أن الاستقطاب لا يؤدي الى حلول دائمة . وفي حالة امريكا الوسطى ستكون الأمم الصغرى الضحايا الرئيسية للاتجاه غير المرغوب فيه للتطرف في الموقف . وممن الضرورة المطلقة هنا أن تعمل على خلق مناخ من الثقة يؤدي الى اجراء حوار .

وفي هذا الصدد ، تؤكد حكومة البرازيل من جديد تأييدها للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٥٠٢ ( ١٩٨٢ ) بشأن مسألة جزر مالغيناس . ان الدور الذي يمكن وينبغي للأمم المتحدة أن تلعبه في البحث عن حل سلمي لهذه المسألة التي تمس عن قرب بلدان امريكا اللاتينية يعتبر ذا أهمية جوهرية وفي هذا الصدد تؤكد البرازيل من جديد تأييدها لحقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالغيناس وتعرب عن قلقها المتزايد ازاء أية أفكار تتعلق بأضفاء الطابع العسكري على تلك المنطقة . ان موقف البرازيل هو ان منطقة جنوب الاطلسي يجب أن تظل منطقة سلم ووثام . ان المبادئ الأساسية التي تدير على هديها سياسة البرازيل الخارجية هي عينها المبادئ التي تصدر عنها خبرة

تقاليد العمل الدبلوماسية في أمريكا اللاتينية . وتعرب البرازيل مجدداً عن عزمها الذي لا يحيد على تعزيز علاقاتها بكل جيرانها على أساس من التضامن والتعاون بين الأنداد . فأفضل ما ينتهج من سلوك في الساحة الدولية يتمثل في الاحترام المتبادل ، والبحث عن أسس مشروعة للاتفاق ، والالتزام الدقيق بحكم القانون وقواعد حسن الجوار ، فسي الممارسة العنصرية والنظرية سواءً بسواءً .

ولا يفوتني هنا أن أعرب عن القلق الذي نشعر به إزاء الحالة في لبنان التي تتخلل في العنف والافتقار إلى الأمن . ان لبنان دولة طالما كانت ضحية للعدوان . وهذا التصعيد الجديد للعنف لا بد من وقفه بسرعة . وأجدد تصميم البرازيل على تأييد استقلال هذا البلد وسيادته وسلامته الإقليمية ، وهو بلد أسهم إبنائه بدرجة كبيرة في تقدم البرازيل .

ومن الطرح جدا ان ننفذ قرارات الأمم المتحدة التي تعبر عن توافق دولي بشأن حل شامل وعادل ودائم للأزمات المتعاقبة على الشرق الأوسط . وان حكومة بلادى تلتزم بقوة بأحكام هذه القرارات وتدبر بشدة سياسة الأمر الواقع التي عرقلت جهود التفاوض في تلك المنطقة . وينبغي أن نتمسك بأن يسود العدل ، وأن يتم الجلاء عن الأرض المستولى عليها بالقوة ، وتنفيذ حقوق الشعب الفلسطيني ، وإيجاد الظروف التي تجعل من الممكن لكل الدول في تلك المنطقة ان تعيش في سلام داخل حدودها .

ان البرازيل ، بوصفها دولة ملتزمة بالمثل العليا للوثام الاجتماعي والعرقى ، تؤكد من جديد ادانتها القاطعة للممارسة المؤسسية للعنصرية التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا . فالسياسة التي تتبعها بريتوريا تغذى بئر التوتر في جنوب افريقيا بل وتسبب الى المثل التي ينادى بها الغرب وتلحق الضرر بمصالحه . ولا بد من أن تتوقف الهجمات العسكرية على انغولا وموزامبيق وليسوتو . ويتعين وضع نهاية عاجلة للاحتلال غير المشروع لناميبيا ، التي أعيق استقلالها بسبب تعنت جنوب افريقيا التي لا تلك أية ذريعة لتبرير تلصها من تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومن ناحية أخرى ، تود حكومة بلادي أن تتقدم بتهنئتها الى الأمين العام طس مساعيه للوفاء بولايته التي أناطها به مجلس الأمن والمتثلة بأجرا مشاورات تهدف الى التوصل الى حل لهذه المشكلة الخطيرة .

ان مهمة جيلنا لا تقتصر على اعادة بناء هذا العالم الذي تتهدده الأزمات ، بل تشمل قبل كل شيء ، في تجنب تدمير هذا العالم . وكما ذكر الرئيس فيغويريدو : " ليس هنالك ولا يمكن أن يكون مستقبل في ظل هذا الهديل المحزن وغير المقبول للمسلم ، ألا وهو توازن الرعب . ولا يمكننا أن نستمر في وهم مؤداه أن وثام العالم يمكن أن يقوم على القدرة المفرطة على التدمير " .

ان الرغبة في الأمن المطلق من جانب دولة واحدة تشكل تهديدا للأمن المطلق للدول الأخرى . فالسلام لن يترتب على تضاعف ترسانات الأسلحة ومن الضرورة العاجلة لنا أن نسمى للتوصل الى تفاهات موضوعية تتيح ايجاد الحد الأدنى من الثقة وتبادل المعلومات واعادة خلق آليات الحوار للحد من التوترات واحتمالات سوء التفاهم والمخاطر التي يمكن أن تترتب على الأحداث .

ولا يمكن ابقاء الأمم المتحدة خارج نطاق المفاوضات الهامة بالفعل التي تجرى بشأن نزع السلاح . ومن المسلم به أن أية تنازلات في هذا الشأن لا بد وأن تكون معقدة للغاية . ولكن ما يمس الجميع يجب أن يشترك الجميع في بحثه . ولا ينبغي للواقعية ان تنسينا أن الاستخدام المتوازن للأفكار السياسية هو في النهاية أقوى من كل استخدام للقوة من جانب واحد .

ان من المنذر بالخطر ان نلاحظ أن الموارد التي انفقت على التسليح في عام ١٩٨٣ بلغت ٨٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وذلك مبلغ يفوق اجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية . وهو رقم كاف لجعلنا ندرك ضخامة التحدي الذي يتعين علينا مواجهته .

في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٥ ، التزمت البرازيل بمعاهدة انتارككتيكا . ومنذ ذلك الحين عملت البرازيل على وضع برنامج يتماشى مع امكانياتها الاقتصادية موجهة بأكمله لتطوير

الأبحاث العلمية . وتنبع الغاية من اشتراكنا اشتراكا تاما في هذه المعاهدة من حقيقة  
مؤداها أن تلك الوثيقة هي الصك القانوني الوحيد الذي ينطبق على القارة السادسة .  
ويمكن القول أن هذه المعاهدة قد أوجدت حالة قانونية موضوعية جديدة .  
وفي ١٢ أيلول / سبتمبر من هذا العام اعترفت أطراف التشاور في المعاهدة  
بالبرازيل بوصفها أحد أعضاء التشاور ، في اجتماع عقد في كانبرا . والبرازيل ان تضطلع  
بتلك المسؤولية تؤكد من جديد تمسكها بمبادئ السلم والتعاون وحرية البحث العلمي  
الذي نصت عليه المعاهدة والوارد في التوصيات التي اتخذتها أطراف التشاور على مدى  
٢٠ عاما .

ان الانكماش الحالي أطول تقص أصاب الأنشطة الاقتصادية في الخمسين سنة الماضية وقد يكون أعقبا . ولم يعد من الممكن التعلق بالوهم بأن هذه مجرد أزمة عابرة ، فأسبابها متأصلة الجذور في هيكل العلاقات الدولية ذاته ، كما تبين الأبعاد العالمية للأزمة .

والرغم من عمق الأزمة ومداهها ، فقد ضيّعت مؤخرا فرص ثمينة لا يقف عطية التدهور ، التي باتت الآن تراكمية . فمن قمة كانكون الى وقتنا الحالي ، سار الحوار بين الشمال والجنوب الى الوراء . وواصلت الأزمة سارها المؤلم آخذة طريقها من المجال التجاري الى المجال المالي ، فأصبحت شاهدا حيا على التفاعل بين الجوانب المتعددة للنظام الاقتصادي العالمي ، والطبيعة الهشة لأجهزة التعاون متعددة الأطراف .

ان اجطي المديونية الخارجية للبلدان النامية تقترب بسرعة من ترليون دولار . ومعدلات الزيادة لهذه المديونية ، نتيجة للارتفاع الباهظ في أسعار الفائدة ، أكبر من أى معدل حقيقي للنمو في أى بلد من بلدان العالم ؛ بل هي تفوق أكبر معدل نمومي أفضل فترات التقدم بالبلدان التي حققت نموا سريعا . والذي لا سبيل الى احتماله اليوم سيزداد سوءا في الغد .

ان التجارة الدولية ، والتي كانت الى وقت قريب الركيزة الكبرى للتقدم سواء في الشمال أو في الجنوب ، دخلت في فترة ركود وتراجع ، وتعرضت للاختناق بسبب زيادة الحواجز الحماكية - وهي استجابة غير كافية لمشاكل الانكماش والبطالة - وكذلك بتأثير عبء المديونية الخارجية ، وكلا السببين يحد من قدرة البلدان المدينة على الاستيراد بشكل يذهب الى أبعد ما يمكن احتماله ، مما يجعل من المستحيل على تلك البلدان أن تداوم على مستويات الأنشطة الاقتصادية التي تحتاجها لتشبع احتياجات شعوبها ، وتولد الموارد الضرورية لمواجهة التزاماتها .

ان المجتمع الدولي يحتاج الى أفكار متصفة بالتحديد وفعالة ، لكنه ما زال يعمل بأدوات عفا عليها الزمان من المفاهيم والمؤسسات المتقادمة لا يسعها أن تنوفر

الاستجابات نمطية ذات تطبيقات ميكانيكية . وبينما يمثل ذلك الاستجابة الفكرية السائدة ، يوجد على الصعيد الواقعي قدر كبير من الشعور بالاحباط . فالحمائية تتزايد في وقت تتعاطم فيه الحاجة - أكثر من أى وقت مضى - الى مزيد من التجارة الخارجية . وتزداد الأعباء المالية بينما تعبر تخفيضها من الضرورات المطلقة . وتتناقص القدرة على الاقتراض في حين تعد زيادتها مطلباً أساسياً ، وتستشرى السياسات الانكماشية في حين نحتاج الى التنمية أكثر من أى وقت مضى .

في حزيران / يونيو الماضى عقدت الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فكانت أبرز دليل على الاحباط المستمر الذى صاحب المفاوضات الاقتصادية متعددة الأطراف . ففي بداية اجتماع بلغراد الذى قامت البلدان النامية بالاعداد له بعناية ، أوضحت أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يحتل فشلاً جديداً ، وأننا لا بد أن نبدأ على الفور في بذل جهد تعاوني واسع النطاق يشارك فيه الشمال والجنوب . ولسوء الحظ ، لم يستطع الموقف المعتدل البناء الذى اتخذته البلدان النامية أن يفضي بالبلدان المتقدمة النمو الى اتخاذ موقف أكثر مرونة . ومن كانكون الى بلغراد ضيّع كل من الشمال والجنوب فرصاً ثمينة للحوار والتفاهم ، بحيث بات كل ما هو متاح للاقتصاد الدولي في اللحظة الراهنة الاقدام على مخاطرة غير مأمونة العواقب تتمثل في المراهنة على نتائج التدابير المخصصة العاجلة كاستجابات لمشاكل هيكلية ودائمة بطبيعتها .

وفي مواجهة هذا الوضع من عدم الاستقرار والافتقار الى اليقين ، ألم يحن الوقت لأن يفكر المجتمع الدولي بعناية في اجراء تعديلات في مؤسسات برتون وودز ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، لجعلها أكثر ملاءمة للظروف والاحتياجات التي تسود الاقتصاد الدولي اليوم ؟ ان هذه الظروف والاحتياجات تختلف بشكل جذري عن تلك التي جعلت من الممكن - وعلى مدى ثلاثة عقود بعد الحرب العالمية الثانية - الاستمرار في زيادة معدلات النمو في التجارة العالمية والانتاج الاقتصادي . وتعد البرازيل احدى الدول التي تأثرت بشكل خطير بهذه الأزمة الحالية .

ويعتبر ذلك نتيجة متصفة بالسخرية لكون نموذج التنمية الذي اتخذه هذا البلد صدر عن الثقة في قدرة المجتمع الدولي على أن يزود جميع بلدان العالم بغرض أكبر في الأسواق التجارية والمالية الدولية .

لقد قدمت بلادى وستظل تقدم بكل تأكيد تضحيات مبهظة لكي تتكيف للظروف المالية الجديدة الصعبة ، وتفي بالتزاماتها بصفتها أحد البلدان المقترضة لرأس المال . الا أن الشعب البرازيلي لا ينبغي أن يحرم من حقه في التنمية ، وخاصة عندما نسرى أن الأسباب الرئيسية لمعاناته ليست نابعة من أوجه قصور كامنة في الهيكل الانتاجي للدولة بل ناجمة عن مجموعة غير عادية من عوامل خارجية تتعلق بالسياسات الاقتصادية والمواقف التفاوضية لبعض الدول الكبرى .

وفي ظل ظروف كهذه ليست المشاكل التي نعاني منها قاصرة علينا وحدنا ، فهي تهم أيضا تلك الدول التي استفادت كثيرا من تصدير رأس المال بتكاليف تستطيع تحديدها وتغييرها بالارادة المنفردة . وليس مما يستقيم مع المنطق أن تقوم هذه البلدان ، التي كثيرا ما تعمل بطريقة تتناقض مع مصالحها فيما يتعلق بسداد ما تمنحه من قروض ، بحرمان دائئها ، عن طريق تطبيق اجراءات حمائية صارمة ، من فرص التصدير الضرورية التي تمكنهم من سداد ديونهم في مواعيدها .

وهذا هو السبب الذي دعا الرئيس فيفريد والى أن يعلن أمام هذه الجمعية منذ سنة مضت :

" ان حل الأزمة الراهنة لا يكمن في تقديم المعونة للبلدان النامية ، بل في ضمان ظروف من شأنها أن تتيح لهذه البلدان فرصة الوفاء بالتزاماتها عن طريق تحقيق مردود عادل لقاء أعملها " . ( A/37/PV.5 ص ٢٣ - ٢٥ )  
وقبل أن أختتم بياني لا بد لي من أن أشير الى مشكلة معينة ذات طبيعة حرجية لا ينبغي أن ننظر اليها من حيث كونها عاجلة فحسب .  
فلخمس سنين مضت ظلت بلادى تعاني من الآثار المساوية للجفاف . ويمر الجزء



الشمالي الشرقي شبه القاحل من البرازيل بفترة عسيرة بشكل خاص تتحدى شجاعة السكان المحليين وتشكل اختبارا عسيرا لقدرتهم على التحمل ، وتضع عقبات ضخمة أمام خطط التنمية الاقليمية في البرازيل . ان آثار هذا الجفاف المستديم تعد من المسؤوليات الوطنية للبرازيل ، وهي موضوع عمل متكامل من جانب الحكومة ، لكنه لا مهرب من أن تؤثر على الأنشطة الخارجية لأمتنا .

لقد أيدت البرازيل باستمرار أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، وخاصة فيما يتعلق باستصلاح وتنمية منطقة السودان - الساحل . وقد تابعنا عن كثب مناقشة التدابير الرامية الى توفير الموارد لتنفيذ خطة عمل مكافحة التصحر التي أقرت في ١٩٧٧ . ونحن نشارك في الرأي القائل بأن مسألة الظواهر المناخية مثل الجفاف والتصحر ينبغي أن تدرس في اطار أوسع للتعاون الدولي ، ومن منطلق طويل الأجل .

ومن الضروري ، كيما نستخلص تأثيرا مجددا ومطهرا من الأزمة الحالية ، أن ننعش النظام الدولي بطريقة ديمقراطية حقيقية . وعلى الصعيد الدولي تعتبر الديمقراطية قريب من احترام الفرديات الوطنية ، والاعتراف بالساواة السيادية للدول . وهذا يعني في جوهره أن التعايش الدولي ينبغي أن يقوم على التزام كامل بمبادئ تقرير المصير وعدم التدخل ، وان يتبع سبيل الحلول السلمية العقلانية المتوازنة .

ويعتبر اقتراب الأمم المتحدة من تاريخ ميلادها الأربعين ، سببا أقوى يجعلنا نتعلم درس التجدد من الأزمة المعاصرة . من الضروري أن نحافظ على الروح التي حركت من اشتركوا في انشاء وتدعيم الأمم المتحدة . ولن يكون الاستعراض النقدي للماضي ذا مغزى حقا الا اذا أقدنا منه كدليل عملي لما يتعين علينا أن نقوم به حاضرا ومستقبلا .

ان خطى التاريخ تتسارع ، وهذه المنظمة لا يمكن أن تظل جامدة بغير حراك . هناك حكمة مستكنة في مقاصد ومبادئ ميثاق سان فرانسيسكو توجد ضرورة عاجلة بشكل خاص لسرعة تطبيقها حفاظا على السلم ووقاية للأمن وعملا على استئناف التنمية .

وكما قال الرئيس فيغريد و في خطابه في السنة الماضية ، تتمثل النقطة الأساسية في :

" ان واجبنا المشترك هو الوفاء بتوقعات من سبقونا الذين تعهدوا وقد عانوا هم أنفسهم من الآثار المباشرة للفوضى السياسية والكساد الاقتصادي والحرب بأن يكرسوا كل عزمهم وعزيمتنا لتعزيز السلم والتنمية " . (المرجع السابق، ص ١٢)

السيد رومولو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني

أن أهنئكم لانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . انكم ، سيدى الرئيس ، وصلتكم الى منصبكم الرفيع لتحليكم بصفات بارزة فمن الخبرة والحكمة . ومن دواعي الاحشادة بينما أن أحد أبنائها البارزين الذى كان وزيرا للخارجية ويشغل الآن منصب نائب رئيس الحكومة يتولى رئاسة جمعيتنا . وتشترك بنما والفلبين في تراث تاريخي وتربطهما أواصر صداقة متينة ، وبالتالي فمن دواعي سرورنا العميق أن نراكم ترأسون مناقشاتنا .

وفي الوقت نفسه نتقدم بتهانينا لسلفكم رئيس الجمعية السابق الذى عمل تحت ضغوط أحداث دولية خطيرة وقام بواجبه ببراعة وموضوعية تستحق الاعجاب . نبدأ مناقشاتنا في ظل أحداث مؤلمة لكارثة مروعة . ان خسارة الطائرة التجارية ٧٠٠٠ التابعة للخطوط الجوية الكورية التي اسقطت تحت ظروف لم تفسر بطريقة مرضية هي مأساة من الناحية الانسانية . فمما لا يمكن انكاره أن طائرة تجارية غير مسلحة قد دمرت بقذائف أطلقتها طائرة حربية سوفياتية ، وأن كل ركابها ال ٢٦٩ الأبرياء ، وأكرر الأبرياء ، ومنهم ٢٤ من الفلبين ، توفوا . ان

حكومتي وشعبنا يشاركان في الادانة العالمية والاستنكار لهذه الخسارة في الأرواح البشرية ، وقد طلبنا رسميا اجراء تحقيق كامل لتحديد المسؤولية عن هذه الكارثة ، كما طلبنا تقديم التعويضات لأسر من توفوا من الفلبينيين .

ان لهذه المأساة بعدا آخر . اذ يمكن أن تؤدي الى زيادة حادة التوترات بين الدولتين العظميين . وبالتالي فهي من المسائل التي ينبغي أن تعرض على هذه الجمعية لتدارس ما من شأنه تلافي تكرارها ، ونحن نقترح أن تأخذ الجمعية في دراسة اتفاقات دولية جديدة تكون ملزمة لضمان تأمين الطيران المدني في ظروف مشابهة لتلك التي تعرضت لها الطائرة الكورية .

لقد شهدت السنة الحالية زيادة حادة في كثافة وتعدد المنازعات في مختلف أنحاء العالم . وأكثر من أي وقت مضى ، فان منظمنا العالمية دون خطأ من جانبها ، قد نحيت جانبا فيما يتعلق بالظروف عينها التي انشئت لمعالجتها . وذلك لا يتفق مع ما هدف اليه المؤسسون أو مع رغبة أغلبية الدول الأعضاء . ولقد حدث ذلك بسبب احجام دول قليلة عن الاعتراف بارادة المجتمع العالمي . ولقد كانت هذه الظروف عينها هي التي أفضت بطبيعة الحال الى نهاية عصبة الأمم .

اننا مدركون تمام الادراك لخطورة الموقف القابل للاشتعال في تلك المنطقة من العالم التي تقع فيها بلادي والتي لا تزال فيها قوات أجنبية تحتل كمبوتشيا . ان المجتمع الدولي قد ثابر على الدعوة الى حل سياسي شامل للمشكلة الكمبوتشية بغية التوصل الى سحب كل القوات الأجنبية ، وضمان احترام سيادة كمبوتشيا واستقلالها وسلامة أراضيها وطبيعتها المحايدة غير المنحازة ، بالاضافة الى حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بالتححرر من كل تدخل خارجي . ان حكومتي ، متفقة في ذلك مع بقية أعضاء رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، تلتزم بشكل قاطع باعادة السلم المستقر الدائم الى المنطقة على أساس من استقلال حقيقي للشعب الكمبوتشي . وقد أصدرت بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا نداء موجه الى كل الأطراف المعنية داعية الى استقلال كمبوتشيا ووزع النداء على أعضاء الجمعية العامة . ان بلادي تعلق أملا كبيرا على مستقبل التحالف الذي يقوده الرئيس

ساندك نوردوم سيهانوك . والذي اعترف به المجتمع الدولي باعتباره ممثلاً للحكومة الشرعية لهذا البلد المعذب الذي ما زال يعاني . ويمكن أن تترتب سلسلة من الأحداث الايجابية فيما يخص السلم والحرية وعدم الانحياز في جنوب شرقي آسيا كنتيجة لاعادة كمبوتشيا الى الشعب الكمبوتشي . ونعتقد أن المجتمع الدولي لا بد أن يجدد وضاعف من جهوده للتوصل الى هذه النتيجة .

وفي افغانستان ، فان المجتمع الدولي مدعو مرة أخرى للقيام بجهود جديدة لرد الحقوق المشروعة لشعب افغانستان لكي يقرر مصيره بكل حرية . ان الأنشطة المكثفة للقوات الأجنبية توجي بأنها تنوى البقاء في افغانستان وهذه الجمعية ، على أساس المبادئ التي قامت عليها ، لا تقبل هذا الموقف الذي لا يطاق . ان عدم التمكن من احراز تقدم بالنسبة لمشكلة افغانستان يعتبر أكثر مدعاة للأسف بالنظر للجهود المثالية التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام الدكتور ديجو كورد وفزعلا على تشجيع التلاقي بين الأفكار بمؤتمر جنيف في منتصف هذا العام . لقد أمكن احراز تقدم ، لكنه تعثر على صخرة التمسك بحرفيات تابعة في أساسها من الافتقار الى الثقة والارادة السياسية .

وفي جزء آخر من العالم ، فان زيارة الأمين العام بيريز دي كويلار لناميبيا وجنوب افريقيا في الشهر الماضي ، طبقا لصلاحيات خول اياها من مجلس الأمن ، قد حددت المشاكل الأساسية التي تعرقل الاتفاق بشأن الخطوات التي يمكن ان تؤدي الى استقلال ناميبيا . والسؤال هو هل ترغب جنوب افريقيا حقا في ايجاد حل . فجنوب افريقيا ترى ان ناميبيا ليست هي المشكلة وان المشكلة هي انغولا . ومع ذلك فمن الواضح ان مشاكل الأمن بالنسبة لكل من جنوب افريقيا وأنغولا ليست بالضرورة مستعصية على الحل . وترى حكومتنا ، ان بالوسع تحقيق تقدم اكبر بشأن مسألة ناميبيا عندما تعترف جنوب افريقيا بمسئوليتها الاكبر عن السلم في كل الجنوب الافريقي ، الذي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه .

وان كانت هناك منطقة من العالم يهتم بها كل اعضاء المجتمع الدولي ، فهي الشرق الأوسط ، بما في ذلك الموقف في لبنان . وبالوسع ان نتذكر سنوات عديدة ، بل عقودا بأكملها من الوثام النسبي والسلم في لبنان مزدهر . ولعل احد الاسباب الجذرية للاضطراب الذي عصف بالتوازن السياسي في بلد كان سالما مشكلة مستقبل الشعب الفلسطيني التي لم تحل بعد . ولقد أدى غزو اسرائيل للبنان الى التورط المباشر للدول الكبرى في المنطقة . وفي رأينا ان الحاجة الأكثر الحاحا هي وقف اطلاق النار وايقاف اعمال العدوان في كل لبنان . ونحن سعداء بتحقيق وقف اطلاق النار بالفعل ، ونشاط السيد شولتز وزير الخارجية امله في ان يضطر ذلك سوريا واسرائيل الى انتهاج نفس المسلك . وينبغي ان يستمر تأييد جهود الأمم المتحدة لنشر افرقة من المراقبين كحد أدنى . ويظل الهدف انسحاب كل القوات غير اللبنانية الموجودة دون اذن من تلك البلاد . ويكون من المرغوب فيه للغاية أن تتواجد قوات الأمم المتحدة المكلفة بحفظ السلم في الوقت المناسب لتحل محل بقية القوات غير اللبنانية ، رهتما تقوم حكومة لبنان بدعم دورها واستعادة التوازن الديمقراطي السياسي . وقد سعدنا بقراءة بيان وزير الخارجية السعودي اليوم حينما قال انه امكن التوصل الى الاتفاق بشأن وقف اطلاق النار في لبنان بما يسمح بوضع نهاية للحرب وبدء الحوار الوطني . ان ما تحقق بالفعل انجاز عظيم . ونحن نناشد كل اخوتنا من اللبنانيين ان يتجاوزوا اراقة الدماء والكراهية بغية ان يعيدوا بناء بلدهم .

لكن الشرق الأوسط سيظل مع ذلك تربة خصبة للصراع الى ان يتم التوصل الى ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة في فلسطين ، وضمان حق كل الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل في وجود أمن داخل حدود معترف بها دوليا .

واذا ما ظل الشرق الأوسط بؤرة خطيرة للنزاع العالمي بل وربما لحرب نووية فان تراكم الأسلحة التي تستهدف هذه الحرب سيظل يتصاعد بشكل سريع . هل هناك من جديد يقال حول سباق التسلح ؟ في كل عام نكرر الكلام عن الاحصاءات المفزعة ، وتبديد الأموال على سباق التسلح ، في المجالين التقليدي والنووي ، وهي اموال كان من الأفضل ان تستخدم للتنمية الاقتصادية .

ان الولايات المتحدة لديها ما يقرب من ٩ ٥٠٠ رأسا حريبيا في ترسانتها الاستراتيجية ، بينما لدى الاتحاد السوفياتي ٧ ٧٠٠ . وتعتبر ٢٠٠ او ٣٠٠ من هذه الرؤوس كافية لتدمير اى من هاتين الأمتين . ولدى الاتحاد السوفياتي ١٣ ٠٠٠ من الأسلحة النووية الأصغر ، وهي اكبر بكثير من القنبلة التي القيت على هيروشيما في الحرب العالمية الثانية ، بينما لدى الولايات المتحدة ترسانة تكتيكية من ٢٠ ٠٠٠ من الأسلحة الأصغر .

ان عدد القرارات التي اعتمدت في العام الماضي بشأن نزع السلاح يعتبر مقياسا للقلق الذى يشعر به المجتمع الدولي ، ويقوم دليلا على عدم جدوى الجهد الذى نبذله سنة بعد اخرى للتوصل الى عمل ايجابي من جانب الطرفين المتنازعين الرئيسيين . وخلال العشرين سنة الماضية لم تعن الدول العظمى بفرض حظر شامل على التجارب ، وهي مجرد خطوة اولى متواضعة نحو ابطاء سباق التسلح النووى . وليس من المقبول عقلا بل ومما لا يمكن التفكير فيه ان مثل هذه الخطوة الصغيرة لم يمكن تحقيقها .

ان الخطوة التي نحتاجها الان اكثر من غيرها هي الايقاف الفوري لتنمية ونتاج منظومات اسلحة نووية استراتيجية جديدة .

ويراودني بعض أمل في الاتجاهات الجديدة التي بدأت تظهر لدى اللجنة المعنية بنزع السلاح وغيرها من هيئات هذه المنظمة . ان مفهوم الأمن المشترك الذى

طور في تقرير الهيئة المستقلة المعنية بقضايا نزع السلاح والأمن يتوازي مع القلق الذي ظلت اعرب عنه منذ وقت طويل . واني لعلى يقين من ان البحث عن الأمن سيكون - بتركزه على هذا الأمر - اكثر جدوى من السعي الى مجرد نزع السلاح في ذاته . وكرئيس لمجموعة الخبراء المعنيين بالعلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي اوضحت ان الدول قد اختارت ان تركز على السعي الى تحديد الأسلحة ونزع السلاح دون ان تعنى بدراسة الكيفية التي يوفر بها الأمن في غيبة التسلح والجيوش على المستوى الوطني .

لقد شدد الأمين العام بقوة في تقريره في العام الماضي على مناحي اخفاق الأمم المتحدة واعضائها في القيام بمسؤوليات المنظمة ومسؤوليات اعضائها وخاصة في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وقد شاطرناه وجهة نظره تماما ، انئذ ، كما نفعل الان ، فالمنظمة العالمية تعاني اساسا من لا مبالاة بعض اعضائها البارزين . ومع حلول الذكرى الخامسة والعشرين للأمم المتحدة ، بدأ جهد كبير لزيادة قدرات الأمم المتحدة على ضوء التغييرات المتعددة التي جدت على العالم منذ انشائها . وقد اتخذت المؤرّة الأساسية لذلك الجهد شكلا ملموسا تمثل في اللجنة الخاصة المكونة من ٤٧ دولة والمعنية بميثاق الامم المتحدة ودعم دور المنظمة . وقد وضعت اللجنة الخاصة بعد انشائها اهم دراسة امكن وضعها حتى الان حول السبل الكفيلة بتحسين اداء الأمم المتحدة . وقد اسهم اغلب اعضاء اللجنة بأفضل ما وسعهم من جهد عملا على بلوغ تلك الغاية .

وفي دورتها السابقة ، اعتمدت الجمعية العامة اعلان مانبلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، وهو من الانجازات الرئيسية للجنة الخاصة . واستنادا الى الطبيعة العاجلة لما كلفت به اللجنة الخاصة على النحو الذي اضفاه عليها تقرير الأمين العام ، كنا متفائلين بان نتائج اخرى ذات مغزى كانت ستحقق من عمل اللجنة الخاصة . لكن ذلك لم يحدث ، لسوء الحظ . فقد كانت دورة اللجنة خلال هذه السنة مخيبة للآمال ومثبطة للمعزائم ، رغم الجهود التي بذلها رئيسها القدير السيد نبيل العربي من مصر . ونحن مفتبطون ، بطبيعة الحال ، لان مناقشة الاقتراح المشترك الذي قدم من رومانيا والفلبين بانشاء لجنة دائمة تابعة للأمم المتحدة للوساطة والتوفيق والمساعدة الحصرية قد بدأت . ونتطلع الى مزيد من التعمق في هذا الاقتراح .

ان الاقتصاد العالمي في حالة اضطراب بالغ ، وطى الرغم من وجود علامات طمس حدود تقدم محدود ، الا ان هناك قطاعات ضخمة من عالمنا ما زالت تعاني من الفقر المدقع . ومن ثم نقبل الهدأ الذى يقول بأن التكافل ليس بديلا فقط بل هو من الأمور الضرورية ، ان يخطوى طى الطبيعة المتبادلة للمصالح والحلول التي يجرى التوصل اليها بالجهد المشترك . وحيثما تكون هناك مقاومة لهذه الحقائق الجديدة يتحتم ان ينجم عن ذلك اختلال في البنية الأساسية للاقتصاد العالمي . ان حجب المشاركة يؤدي الى اختلال التوازن والظالم .

لقد حددت الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة دور انعقادها الى التاسع عشر من أيلول / سبتمبر الحالى في جهد مستفيض للهدأ في المفاوضات الشاملة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، ونشلها في تحقيق ذلك لهدأ دليل على الوعكة التي تعاني منها العلاقات الدولية الحالية .

والنتائج التي توصل اليها الأونكتاد السادس دليل اضافي على تلك الوعكة . لقد بدأ هذا الاجتماع بوعد براق قدمته البلدان النامية في اجتماعاتها في نيودلهي في يونيو ايرس ، عندما قررت أن تذهب الى مؤتمر بلنراد وهي مستعدة لقبول الحلول التوفيقية . ان عدم التوصل الى نتائج لها مغزاها في الاونكتاد السادس قد تركنا نلحسق المرارة .

ولميسك لدينا وصفات سحرية لايجاد حل لهذا المأزق . لكن حكومة بلادى سوف تستمر في المساهمة بتصويبها المتواضع في كل جهد يبذل بهدف الغلب على هذه المشاكل . ولقد اقترحنا ، انطلاقا من هذه الروح ، أن يتضمن جدول أعمالنا بندا يسي " النظام الانساني الدولي الجديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية " . ونحن نعتقد أن وضع اطار اخلاقي للتعاون الاقتصادي مدخل اساسي لتعزيز نظام التعاون الاقتصادي الدولي المخصص . وآمل ان نعمل سوا في وضع هذا النظام الانساني الدولي الجديد في مجال التعاون الاقتصادي .



اننا نتطلع الى ان يحظى الاقتراح المشترك الذى قدمته وفود ماليزيا واثينغ—وا  
صربودا بالقبول وهو المتعلق بدراسة مسألة القارة القطبية الجنوبية . ان دراسة هـذا  
الموضوع سوف يعزز من فهم هذه القارة التي يجهلها الكثيرون . ونحن نعتقد أن مصير  
القارة القطبية الجنوبية مسألة تهتم العالم كله ولا ينبغي أن تترك في أيدي دول قليلة .  
وحيث انني على وشك مغادرة هذه المنصة فاني أود أن أشيد بأهيننا العام البارز  
السيد خافير بيريز دى كوليار الذى جاء الى منصبه بصراحة متجددة ، وكذلك بشجاعه  
وقناعة . وقد زدنا بافكار واضحة بشأن المشاكل التي تتهدد العالم وطلب من الدول  
الأعضاء أن تضاعف جهودها في سبيل ايجاد حل لتزاعاتها وذلك في الدورة السابعة  
والثلاثين للجمعية العامة ، وفي اجتماع قمة عدم الانحياز في نيودلهي ، حيث ذكرنا بأن  
الأمم المتحدة ينبغي أن يتم تطويرها كمنبر للتفاوض والاتفاق ، وليس كمكان للمواجهة والجدل  
وفي الدورة الحالية قام سيادته بايضاح المسائل المختلفة التي تواجهها الجمعية ، ودعا  
الى اعادة الالتزام بالميثاق ذلك لأنه :

"ازاء هدف محير وحيوى كصيانة السلم ، يظل معنى المشاركة في الفرض

والاتجاه من الأمور الحتمية" . ( A/38/L ، ص ٥ )

وفي الختام وأنا أطم أنه في كل كلمة تلقى تحظى " في الختام " أو " في النهاية " بالترحيب . أود أن اقتبس من خطاب القاه الجنرال عمر برادلى في ١٩٥٧ ، ومن الطبيعي أن الجنرال برادلى وهو امريكى كان يوجه خطابه الى مواطنيه الامريكيين . ومع ذلك احتفظت هذه الكلمات بعد جيل كامل بنغزها لمعالجة المشاكل التي يعاني منها وقتنا هذا ونسفي توجيهها الى كل مواطني العالم ، وقد قال :

" ان جوهر المشكلة في وقتنا يمثل في كيفية استخدام الذكاء الانساني

لافتان البشرية ، وهي مشكلة نضطلع بها جميعا .

" واذا كنت أشعر أحيانا بالاحباط ، فهذا لا يرجع الى حجم المشكلة ، ولكن الى تجاهلنا الكامل لها . وأنا لست قادرا على فهم الأسباب التي تجعلنا لا نقوم باستخدام أكبر وأكثر ذكاء وأكثر تخيلا للمعقل والذكاء الانساني بالبحث عن الاتفاق

والتوفيق بما يمكن الانسانية من تحقيق الرقابة على الذرة واستبعادها كأداة  
من أدوات الحرب .

" وما لم نبدأ في وقت قريب بالتوصل لهذا الاتفاق العادل ، فقد يفوت  
الأوان . فالوقت ضدنا ، وهو يسير ضدنا بسرعة القمر الصناعي سيوتنك " .  
أترككم مع هذه العبارات لتفكروا فيها .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : ان كلمات الشتاء الطيبة التي  
وجهها الى بلادي والى شخصي ، وزير خارجية الظلمين تستحق كل تقدير خاصة وأنها  
أتت من احد الموقعين على ميثاق سان فرانسيسكو .

السيد زاميرانو فيلاسكو ( فنزويلا ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : السيد  
الرئيس ، ليس من قبيل الشكليات البسيطة أن أنقل اليكم اليوم شعور بلادي بالارتياح وشعوري  
الشخصي بالسعادة لانتخابكم رئيسا لهذه الجمعية ، ولا يعود ذلك فقط لانكم من  
ابناء أمريكا اللاتينية ، ولأن بلادكم تتمتع بالكثير الذي يؤهلها لهذا الشرف ، ولأنكم  
سيدى الرئيس ، قد أبديتم في كل أعمالكم الكفاءة والرغبة في الخدمة الأمر الذي يضمن التسيير  
الناجح لأعمالنا ، بل لأنه الى جانب كل هذه الحقائق الهامة ، يمثل أمر بالغ الأهمية بالنسبة  
لنا ، الا وهو أن ابنا من أبناء بنما يرأس الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة التي  
نحتفل فيها بمولد المحرر سيمون بوليفار .

وفي واقع الأمر فان بنما شاهدت على العبقرية السياسية لموليفار . ان المؤتمر الذي  
عقدته حول البرنز في ١٩٢٦ ، كان البشير بانثاء هذه المنظمة الدولية ، وصياغة القواعد  
الأساسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

انه من المناسب أيضا أن أنقل نياحة عن بلادي شعور فنزويلا بالعرفان المخلص  
لما أبدته هذه المنظمة من اهتمام ، وما أبداه ممثلو الدول الأعضاء من اهتمام ، وذلك من  
خلال احتفالهم بهذه الذكرى الهامة . واليوم أكثر من أى وقت مضى ووسط الصراعات وعدم  
اليقين الذى يلقي ظلاله على العالم ، فان النضال الذى لا يكل الذى قام به المحرر سيمون  
بوليفار من أجل حرية الشعوب وكرامة الانسان ، يجب أن يكون مصدر الهام لنا جميعا .

واستلها ما لهذه الروح ، فان رؤساء كل من اكوادور و بوليفيا وبيرو و فنزويلا و كولومبيا ، وانتم يا سيادة الرئيس كممثل لبنا ، قد وقعت على البيان الى شعوب امريكا اللاتينية " في الاجتماع الذي عقد في كراكاس في يوم ذكرى مولد بوليفار ، وقد وزع البيان في الوقت المناسب ، على الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ومثل هذا البيان اعادة تاكيد المثل العليا التي ارساها بوليفار من حيث انطباقها على المشكلات المعاصرة الاساسية لمنطقتنا . وفي عصرنا ، فان هذه المثل العليا للوحدة والحرية ، تكتسب اشكالا جديدة ، وبمختلف الروابط التي توحد ما بين شعوب الجمهوريات البوليفارية ، كما يمكن ان نجد هنا مكتسبة قوة دفع جديدة في العلاقات بين الامم الامريكية ، فهي تضعنا في صفوف البلدان النامية ، وهي الراية المرفوعة للتوصل الى القضاء النهائي على الاستعمار ، ومنع اعمال العدوان والتدخل من قبل الدول العظمى .

لقد كان الاحتفال بالذكرى المئوية الثانية للمحرر ، والذي عقد بمقر الامم المتحدة في تموز/يوليه الماضي حدثا اسعدنا ، نحن الفنزويليين ، كثيرا . وفي تلك المناسبة ، التقى السيد كالديرا ، وهو رئيس سابق لفنزويلا ، بيانا ، كما فعل ذلك ممثلو الدول التي حررها بوليفار ، وممثلون عن جميع مناطق العالم . ان الاشتراك الكامل الذي وجدت هذه المنظمة الاحتفال بتلك الذكرى جديرا به يثبت دون شك ، ان مثل بوليفار - في الاستقلال وتقرير المصير والمساواة - قد اصبحت حقائق انبتت على نفس الطموحات نحو تحقيق حياة افضل ونفس التطلع الى العدل لدى الشعوب الاخرى الشقيقة ، وخاصة في افريقيا وآسيا . وهي بذلك تقدم تعبيرا واضحا عن التضامن بين شعوب العالم الثالث . وفيما يخصنا فان حصول الامة الامريكية الجديدة سان كريستوفر ونيفيس على استقلالها ، وقبولها عضوا في الامم المتحدة يمثلان ، هما ايضا ، مصدرا لارتياح خاص . وما يشير القلق العميق ، استمرار مواقف التشبث بالقوة ، فهي تشكل اغفالا لحقوق الافراد والشعوب . فلم يحرز اى تقدم موضوعي بشأن انسحاب القوات الاجنبية من كموتشيا او افغانستان ، وعلاوة على ذلك ، اضيفت تشاد الآن الى قائمة الدول الافريقية التي تعاني من تدخل قوات اجنبية في مشكلاتها الداخلية . ويبدو ان الراى العام العالمي قد تناسى

وجود حالة حرب معلنة بين ايران والعراق ، على الرغم من ان هذه الحرب دخلت عامها الثالث ، وما زال من الممكن ان تشعل حريقاً يصعب التحكم فيه .

ويزداد الموقف في لبنان سوءاً ، من ساعة لأخرى ، وبالتالي فانه من الضروري مساعدة وتأييد الشعب اللبناني الذي يعاني العذاب ، من أجل انهاء هذا الصراع المأسوي الطويل ، وخلق جو يؤدي الى الحوار والانفراج ، بحيث تصبح القيم الأساسية للشعب اللبناني وحقوقه ، حقائق واقعة ، وتمكين ذلك البلد من استعادة وحدة أراضيه وممارسة سيادته ، وعملاً على بلوغ هذه الغاية ، يتعين السعي الى التعايش السلمي والمصالحة بين المجموعات التي تتألف منها الأمة اللبنانية ، ووضع حد لما تمارسه اشكال النفوذ الخارجي من تأثير مؤد الى تعميق وزيادة حدة الخلافات بين هذه المجموعات المذكورة .

وفي نفس الوقت ، ما زالت الأمانى المشروعة للشعب الفلسطيني ، بعيدة عن التحقيق ، كما تشبهت جنوب افريقيا بوضع عراقيلها المتصفة بالمكر في طريق استقلال ناميبيا .

وبالنظر الى كل ذلك ينبغي ان يكون الرأي العام العالمي على وعي عميق لهذه الانتهاكات الجسيمة للسلام العالمي ، التي تؤثر على بلدان مختلف أو مجموعات باكملها من البلدان . الا أنه لا يجب أن يغيب عن أن هاننا ان السلام ليس هو مجرد عدم وجود حالة الحرب ، وانه أكثر من ذلك بكثير . فهو الانتقاء النام لأى نوع من أنواع العنف ، ولذا لن يكون من المجدى ، تعداد كل بؤرة من بؤر العنف ، قد تنشأ في سياق العلاقات بين دولتين مختلفتين ، وتؤدي الى مزيد من الصراعات الأكبر التي تجلب ، في نهاية المطاف ، الى الساحة الدولية . فمن المهم والمفيد منع تلك المنازعات الداخلية بكافة الوسائل الممكنة ، حيث أثبتت التجارب السابقة ، أنه متى اكتسبت المنازعات المذكورة أبعاداً كبرى ندر امكن ايجاد حلول ناجعة لها .

وفي مثل هذه الظروف لا تكفي اجراءات الأمين العام ، مهما كانت نشطة وحثيثة ، لاختتام جميع الحرائق ، بالوسائل الضئيلة المتاحة له . وعلى المجتمع الدولي ، ان يتغلب على ما يبده وانه اتجاه متعاظم للامبالاة بهذه الانتهاكات المستمرة للسلم والقانون ، وان يقدم تأييده الراسخ لما تقوم به هذه المنظمة من عمل لاعادة اقرار الأوضاع الطبيعية التي تهشمت .

وعلى كل الدول الأعضاء ، صغيرة كانت او كبيرة ، فرادى وجماعات ، أن تساهم في هذا المجال . ان اللامبالاة أو الاعتقاد بأن الدولتين العظميين الرئيسيتين ، لديهما وحدهما الحلول لهذه المشاكل ، يؤدي الى تفاقم المنازعات ، وزيادة خطر مواجهة كبرى في النهاية .

ان ما يسمى بمبادرة كونتادورا ، التي تقدم فيها كل من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، المساعدة بغية عدم تحول مناطق امريكا الوسطى الى ساحة للمعركة بين الكتلة المتصارعة ، هذه المبادرة ، نتيجة سلمية لقناعتنا بأن أعضاء المجتمع الدولي لا بد وأن يشاركوا في حل المشاكل الاقليمية والعالمية .

وأرى ، أنه توجد مبررات قوية للتفاوض بشأن امكانية ايجاد حلول مرضية ودائمة . وقد التزمت بلدان كونتادورا في ساعيها بمبدأ عدم التدخل دون أن تكون لديها أفكار مسبقة أو مصالح ذاتية تسعى لتحقيقها . لقد سعت دول المجموعة دائما ، بموضوعية وتجرد ، الى البحث عن حلول ممكنة عن طريق الحوار والمفاوضات .

ان عدم التدخل ، يجد التعبير الحقيقي عنه ، اذا كان مستندا الى الممارسة الكاملة لتقرير المصير ، والواقع أن حق تقرير المصير هو اساس عدم التدخل ، لانه انطلاقا من الايمان بحق الانسان الجوهري في الحرية ، ينبع من ذلك الايمان بأن الحرية حقا للشعوب . ولا يمكن ان يكون هناك أي عذر للاحتجاج بهذا المبدأ لحرمان الشعوب من حريتها طالما ان التضامن العالمي بين البشر ، يجب الاختلافات الوطنية ، نظرا لأن جذوره ضاربة في تربة الحالة الانسانية لكل البشر .

وانا كنا ، نحن شعوب العالم الثالث أكثر المدافعين نشاطا عن مبدأ عدم التدخل ، بوصفه مبدأ أساسيا من مبادئ النظام الدولي والتعايش بين الدول ، فان مبدأ التدخل الذي تطارسة الدول القوية ، هو - على وجه التحديد - الذي منع شعوبنا من الاعتراب عن ارادتنا بدون تحفظ .

واليوم نبحث مبدأ عدم التدخل الذي يعني أن يمارس كل شعب حقه في تقرير المصير ، اننا لا نستطيع أن نقبل مبدأ عدم التدخل باعتباره وسيلة بلاغية يتستر خلفها بعض الناس أو مجموعات من الناس لاحباط ارادة الشعوب .

في عام ١٩٧٩ ، عندما كانت منظمة الدول الامريكية تناقش الحالة السائدة في نيكاراغوا في ظل دكتاتورية سوموزا ، فان فنزويلا سعت ، بالاشتراك مع بلدان اخرى في ميثاق المنطقة دون الاقليمية في الاندين ، الى الاعتراف بمبدأ التضامن بين الشعوب ، وتغليبه على الحواجز الوطنية ، لان بيت القصيد كان الكفاح من أجل احترام حقوق الانسان ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير .

ان الاعراب عن ارادة الشعب وتكراره بصورة دورية ، بحرية ودون قيود ، شرط اساسي لكي يسود السلم فيما بين الدول . وبناءً على ذلك ، فاننا نؤمن أنه لكي يتسنى ارساء سلم مستقر في امريكا الوسطى ، يقتضي الامر ممارسة ضغط قوى متواصل لاضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية في المنطقة .

ان مجموعة كونتادورا اخذت في اعتبارها فيما تبذله من جهود الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة . وعملا على تخفيف حدة التوتر في المنطقة ، تقضي الضرورة العمل باستمرار للتغلب على اوضاع الظلم الاجتماعي .

ان المصاعب السياسية ، والاتجار بالاسلحة واعمال التمرد المسلح ، والتوتر على الحدود ، وتعاطم عدم الثقة نتيجة لهذه العوامل مجتمعة ، كل ذلك يدفع سباق التسلح قدما ، مما يزيد بالتالي من حدة التوتر ويستنفد الموارد التي كان من الممكن ان توجه الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . اننا نرى ان تعزيز المؤسسات الديمقراطية في كافة بلدان المنطقة يشكل السبيل الوحيد للخروج من هذه الحلقة المفرغة ، ومن ثم فاننا نصر على النظر في عملية ارساء الديمقراطية واحترام الطابع التعددي باعتبار ان ذلك يمثل المرحلة الاولى في توطيد السلم . ولن يجلب السلم الحرية بالضرورة بل على النقيض من ذلك ، فان الحرية هي التي تشكل اساس السلم

وسيتوطد السلم فيما بين دول امريكا الوسطى وداخلها عن طريق الاعراب عن ارادة الشعوب ، وفي معرض ممارسة حقها في تقرير المصير ، ستجد الشعوب طريقاً للتعايش . ان الاستغناء عن الرجوع الى ارادة الشعب لمشاورته وتزوير نتائج هذه المشاورة او تجاهلها يشكلان ما يقوض الايمان بالديمقراطية ويرغمان الشعوب على التماس الحلول عن طريق القوة .

ولذلك ، لا يمكن للمرء ان يتعلل في أية حالة ، بالصعوبات التي تؤخذ حجة في جانب عدم استشارة ارادة الشعب ، لان ارجاء ذلك يؤدي الى تفاقم الحالة بدلا من تحسينها ، وبالتالي الى زيادة امكانية انتشار العنف على نطاق واسع . وفي البيان الموجه الى شعوب امريكا اللاتينية ، الذي ذكر انفا ، اعرب رؤساء الجمهوريات البوليفارية عن تلك الفكرة بصورة جلية ، عندما أوضحوا :

" ان عملية اجراء الانتخابات المنتظمة والمستمرة لا تعتبر الطريق الوحيد لتقييم شرعية ممارسة السلطة فحسب ، بل انها ، وبسبب التناوب ، الطبيعي الذي يتولد عنها عندما تتمتع بحماية الضمانات الضرورية لارادة الشعوب التي يعبر عنها عن طريق هذه الانتخابات ، اشد الطرق فعالية نحو التعددية فلا تصبح مجرد وسيلة يعبر بها عن الافكار والعيول والآراء بحرية كاملة ، ولكن لكي تترسخ التعددية وتضرب بجذورها في قلوب البشر ، وتفتح طريقاً دائما امام مبدأ احترام حقوق الاخرين بنفس الطريقة التي يحترم بها المرء حقوقه ، وهذا هو السبيل الوحيد الذي يتيح للمجتمع الحضري ان يتوصل في ظل السلم الى طريقة حياة دائمة " .

ان مبادرة كنتادورا مثال يثير الاهتمام للتعاون دون الاقليمي في محاولة ترمي الى حل المشاكل ذات الاهتمام المشترك على المستوى المحلي في مواجهة التوترات الشديدة ومحاولات ممارسة الضغوط التي تبذلها مراكز القوى من خارج المنطقه دون الاقليمية . ونحن بلدان مجموعة كنتادورا ندرك مدى قدراتنا وحدود هذه القدرات . اننا نريد حلا على المستوى دون الاقليمي ، ولكننا ندرك أيضا وجود

مجابهة بين الشرق والغرب . وندرك استحالة ايقات تلك المجابهة . اننا نبذل جهدا كبيرا لتنشيط فعالية كل بلد في المنطقة دون الاقليمية ، في الوقت الذي ندرك فيه اننا لا نملك القوة التي تمكننا من فرض التدابير أو ممارسة الضغوط لترغم الغير على قبولها وذلك هو موطن ضعفنا وموطن قوتنا في الوقت ذاته . لقد بدأنا نحن بلدان امريكا الوسطى في اعادة بناء الثقة ، يشجعنا على ذلك وجود شهود متتبعين بحسن النية لا يستطيعون ، بل ليست لديهم في الواقع رغبة في أو تطلع الى ، الوصول الى مراكز الهيبة .

وفي هذا الصدد أعلن رؤساء البلدان الاربعة الأعضاء في مجموعة كونتادورا ، في اعلان كاتكون بشأن السلم في امريكا الوسطى ما يلي :

"ومن الضروري ايضا ان تستخدم الدول التي لها مصالح وروابط في المنطقة ما لها من نفوذ سياسي كيما تساعد في تعزيز طرق التفاهم وأن تلزم نفسها دون تحفظ بالنهج الدبلوماسي في السعي الى السلم". (A/38/303 ، مرفق، ص ٢)

الأنه لا يكفي أن تعمل الدول المرتبطة بالمنطقة بطريقة بناءة ، بل تقتضي الضرورة ايضا ان تمتنع جميع الدول عن القيام بأية أعمال قد تؤدي الى زيادة تفاقم النزاع . وفي هذا الشأن ، وما يبعث على الاسف الى درجة كبيرة ، ان نجد البلدان التي لم يكن لها على الاطلاق أية صلات رئيسية بالمنطقة دون الاقليمية ، والتي كان اهتمامها بها دائما بعيدا كبعدها مواقعها الجغرافية عنها ، تبدى وجودا متزايدا في ميدان أو آخر لاسباب ابعد ما تكون عن الاهتمام الحقيقي برفاهة شعوب امريكا الوسطى .

وأود أن اعرب عن خالص امتنان حكومة فنزويلا ، الذي تشاطرها اياه بقية البلدان الاعضاء في مجموعة كونتادورا ، للتأييد واسع النطاق الذي حظينا به من الدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة للجهود العذولة تحت رعاية رؤساء دول الجمهوريات الاربعة . وفي الوقت الذي يحتفل العالم فيه بمرور ٣٥ سنة على اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فان استمرار الاهانة الموجهة للكرامة الانسانية القمثلة في سياسة الفصل العنصري ، المعكسة في تشريعات نظام جنوب افريقيا ، لا مريبعث على الامم



بوجه خاص . وفي الآونة الاخيرة ، تشرف بلدى باستضافة المؤتمر الاقليمي لامريكا اللاتينية . للعمل ضد الفصل العنصرى ، ذلك المؤتمر الذى نظمته اللجنة الخاصة للامم المتحدة ، والذى اشتركت فيه حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وكبار الزعماء الشعبيين والخبراء ، وينص اعلان كاراكاس الذى اعتمد فى هذا المؤتمر على أن الفصل العنصرى

” نظام لا انساني للسيطرة والاستغلال العنصرى ، وانكار لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، بل هو فى الواقع ، جريمة ضد الانسانية قاطبة ” .

كما أنه يتحدث أيضا عن :

" تضامن حكومات وشعوب أمريكا اللاتينية مع حكومات وشعوب أفريقيا في كفاحها من أجل التحرير التام لقارتها ، وكفاحها من أجل السلم والحرية والعدالة " .  
انه لمن دواعي فخرنا ان أعلن هذا التضامن في كراكاس ، واننا لفخورون بأنه أصبح مفيدا لقضية نشترك فيها ونفهمها ، ولأن أسسه هي المنطق والحقيقة ، ولاننا لا نفهم كيف يمكن أن يكون استقرار مجتمع ما قائما على أساس انتهاك كرامة الانسان .  
وان نكرر تصميمنا بصفة مستمرة على أن نحارب العنصرية والتمييز العنصري ، ونقدم تعاوننا الراسخ للغاية للحملة الدولية والاقليمية الشعواء لنهاضة الفصل العنصري ، فاننا نذكر باعجاب رجلا يعتبر اليوم رمزا للكفاح ضد اجحاف العنصرية ، وهو - لهذا السبب - يقضي عقوبة السجن في جنوب افريقيا ، الا وهو نلسن مانديلا ، الذي سجن لسحايرته نظام الفصل العنصري ، ومنااداته بالعدالة وحقوق الانسان وحقوق الشعوب ، والذي حرم من السماح له بالاشتراك في الاحتفال الذي أقامته له منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم لمنحه جائزة سيمنون بوليفار الدولية .  
ان ازدرنا نظام جنوب افريقيا للرأى العام العالمي لا يقتصر على ممارسته للعنصرية ، بل يشمل - بالاضافة الى ذلك - موقفا متعننا ازاء المطالبة باستقلال ناميبيا . ونحن نقدم تأييدنا التام لجهود الأمين العام الرامية الى احراز تقدم بشأن هذا الموقف الحبيب .  
ان الافتقار الى احراز تقدم بشأن نزع السلاح يسبب لفنزويلا قلقا عميقا . ان انسا ننظر الى نزع السلاح باعتباره الوسيلة الضرورية اللازمة لضمان السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما ، حيث أن توازن القوى الحالي القائم على حيازة أكبر عدد ممكن من الأسلحة ، بعيد كل البعد عن توفير الأمن الذي نسعى اليه جميعا ، بل انه يقربنا خطوة فخطوة من وضع أكثر تطلعا يمكن أن ينتهي الى اندلاع حرب نووية بما لها من نتائج مدمرة نخشاها جميعا . وما يؤسف له ، ان يتميز الموقف الراهن بطابع الاخفاق التام في التوصل الى اتفاق في المفاوضات الرامية الى تحقيق اتفاقات جزئية في نزع السلاح ، بل في الواقع بيد واننا نواجه انتكاسة في معدلات التقدم الطفيفة التي تم احرازها من قبل .

ان المجابهة المتزايدة بين أقوى بلدين على وجه الأرض ما هي الا دراما تشاهدها بانزاع بلدان العالم الاخرى التي لا سبيل امامها الا أن ترفع أصواتها مطالبة بالعودة الى التعقل . ولقد تأكد هذا المناخ المتأزم للغاية بصورة مأساوية واضحة - منذ فترة وجيزة - بقيام القوات الجوية السوفياتية بتدمير طائرة ركاب تابعة للخطوط الجوية الكورية . وقد كان من الممكن تجنب هذا العمل - الذي لا يمكن تمييزه اطلاقا في ظل أية ظروف - لو كان هناك مناخ مختلف في العلاقات بين القوى الرئيسيين .

ان الأزمة الاقتصادية العالمية التي لها أثر خطير بصفة خاصة على البلدان النامية ، قد أرغمت تلك البلدان في الآونة الأخيرة على أن تبذل جهودا مكثفة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد تم الحث على ضرورة الاهتمام بهذا الوضع في محافل ولقاءات عديدة وهناك ندوات ملحة للقيام بدراسة مناسبة واتخاذ اجراء ملائم بشأن ما يشكل الآن مسألة حاسمة بالنسبة لمستقبل الانسانية والسلم العالمي .

لقد أشير مرارا وتكرارا الى أن الأزمة الحالية ذات طابع هيكلية ، وأوضح أنها ليست ناجمة عن ظروف مؤقتة وليست ظاهرة دورية ، وليست هناك فرصة للعلاج - بل وربما للبقاء - نفسه - ما لم تتخذ تدابير طوارئ متناسقة وطويلة المدى للتوصل الى احداث تغييرات عميقة في الهياكل وتحويل النظام الاقتصادي كله .

لقد تأثرت الجهود التي بذلتها البلدان النامية بصورة خطيرة ، فنحن نواجه فسي آن واحد تدهورا في أسعار المواد الخام ، وارتفاعا في أسعار الصادرات المصنعة ، وحماية مكثفة ، ومعدلات فائدة مرتفعة في البلدان متقدمة النمو . لقد كان ارتفاع أسعار الفائدة بصورة خاصة عاملا محمدا في انعدام التوازن في موازين مدفوعات البلدان النامية ، مما يترتب على ذلك من أثر على امكانياتها لا حراز تقدم اجتماعي واقتصادي .

لقد كانت هناك دائما ادانة متكررة للحقيقة الماثلة في أن الأهداف الدنيا للتعاون الدولي لم تتحقق بعد ، وهذا الفشل - بين أشياء أخرى - قد أدى بصورة متزايدة الى اللجوء الى القروض الدولية ، التي تقدر اليوم ببلغ باهظ يصل الى ٦٣٠ بليون دولار امريكي ، بما ينجم عنه من التهام حوالي ٤ في المائة من دخل البلدان النامية من حصيلة الصادرات ، تدفع لخدمة هذا الدين .

وفضلا عن ذلك ، انخفضت أيضا معدلات نمو الانتاج في كل من البلدان النامية والعالم الصنّع على حد سواء . ففي عام ١٩٨٢ انخفضت قيمة التجارة العالمية بنسبة ٦ في المائة ، بالإضافة الى أن أسعار السلع الأساسية انخفضت أكثر لتسجل أدنى السنوات ، حيث انخفضت قيمتها الحقيقية الى أدنى مستوى للسنوات الخمسين الماضية ، ولم يساعد هذا على الاقلال من التضخم سوى في البلدان متقدمة النمو فقط . وبالإضافة الى ذلك كانت هناك السياسات الحمائية والتمييزية التي أوجدت تركيزا للقوى ، فمنعت بذلك البلدان النامية من ممارسة حقها في المشاركة على قدم المساواة في التجارة الدولية .

لقد اقترحت مجموعة من التدابير اثناء مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية الذي عقد في بلغراد يمكن أن تسهم مساهمة ذات مغزى في إعادة الهيكلة التي تناقشها . ونحن جميعا نعلم أن الفرصة قد ضاعت مرة أخرى . ولهذا نشعر اننا مضطرون ان نشير الى أن الدول التي تتحمل معظم المسؤولية والتي تمارس أكبر قدر من النفوذ ، قد أخذت بعدم تفهمها للحاجة الوضع ، والحاجة الملحة الى اتخاذ اجراء على مستوى متعدد الأطراف باعتباره الطريقة الوحيدة المنطقية والفعالة ليجاد حلول .

كما اننا لم ننجح في البدء في المفاوضات العالمية الشاملة بسبب الموقف السلبي الذي اتخذته أعظم قوة اقتصادية في العالم . وهذا الموقف يحول دون أي تحرك صوب نتيجة مترابطة تتسم بالوثام لهذه الأزمة ، وصوب أي مشروع قائم على أساس التعاون والتفاهم ، اللذين يشكلان روح ومبرر وجود منظماتنا العالمية ومنظومة الوكالات الاقليمية والمتخصصة .

ومن ناحية أخرى ، أظهرت البلدان النامية مرونة كبيرة ، وغيرت الكثير من مقترحاتها بغية التوصل الى اجراء مشترك ومتسق يمكن أن يساعد الجهود الوطنية لكن لا سبيل الى أن تحمل الجهود الوطنية محل النهج الشامل مع المشاركة كاملة المسؤولية من جانب البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو على حد سواء .

لقد تم تكريس جزء كبير من جهودنا الجماعية لتعزيز وتنفيذ برنامج عمل كراكاس الصادر في أيار/مايو ١٩٨٠ . ولقد أفردنا العديد من الميادين التي توجد فيها فرص متاحة واستعداد تام للتعاون على حد سواء ، وهي ميادين التجارة والأغذية والزراعة والطاقة والسود الخام والتمويل والتصنيع والتعاون التقني .

ويمكن للمرء أن يتصور الامكانيات الهائلة التي يتيحها التكامل لأغراض التعاضد المشترك سواء في الحاضر أو في المستقبل . وبينما اعتقدنا في كاراكاس أن الامكانية قائمة هناك ، فاننا الآن ، بعد عامين ونصف العام من اجتماعنا المثمر ، لا نؤكد هذه الحقيقة فقط ، بل ونعرب أيضا عن ادراكنا لوجود ارادة غير عادية وراسخة لتعزيز التعاون واقامة روابط أوثق وجعل قرارنا من أجل تحقيق التضامن حقيقة واقعة .

لقد عملنا بجد في امريكا اللاتينية من أجل تعزيز التعاون وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بين بلدان المنطقة ، وبصفة خاصة في منطقة الانديز ، حيث نرسي ما يمكن أن يعتبر أهم خطه للتكامل في العالم النامي . ان الحلف القائم بين بلدان منطقة الأنديز لا يسعى الى تحسين مستويات المعيشة في الدول الأعضاء فحسب ، بل ويسعى أيضا الى الاعداد لموقف جماعي يمكننا من ادخال هذه المجموعة من البلدان في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل قواعد تكون أكثر انصافا .

ان الأزمة الدولية نفسها ، وعدم مبالاة أولئك الذين لا يشعرون بأثارها السلبية يضطراننا الى مضاعفة جهودنا . وقد تم تسجيل هذا في الاعلان الصادر عن رؤساء بلدان الأنديز بشأن التكامل دون الاقليمي في تموز/يوليه من هذا العام ، وقد ورد فيه ما يلي :

" . . . لقد عقدنا العزم على ايلاء عملية التكامل دينامية جديدة ، وذلك بتجديد أهدافها ، واستكمال برامج عملها في السياق الدولي ودون الاقليمي وتحسين أدواتها ، على أساس الخبرة المكتسبة في السنوات الأربع عشرة التي انقضت منذ توقيع اتفاق كاراجاجينا . واننا مقتنعون بأن تعزيز التكامل بين دول الانديز يساعد بشكل كبير في جهود امريكا اللاتينية لمواجهة التحديات التي تطرحها الأزمة " .

لقد وجه رئيس فنزويلا ، لويس هيريرا كامبينس ، اهتماما خاصا لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها اليوم . ومشاركته الفعالة في أكثر

الجهود أهمية لتصحيح عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب معروفة تماما . وقد تجسد رأيه دائما بشأن المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتنمية والعلاقات بين الشمال والجنوب في اطار من روح الحوار والتفاهم . والبيانات التي أدلى بها مؤخرا في شأن هذا الموضوع الهام قد صدرت في مدينة كاراكاس عندما استضاف مؤتمرين على المستوى الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المشترك للبلدان الأمريكية التابع لمنظمة الدول الأمريكية ، ولمجلس النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية وقد تمكنا في هذين المؤتمرين من تقييم الجهود المبذولة لايجاد حلول ، والتقدم باقتراحات لمعالجة المشاكل الإقليمية والعالمية على السواء . وقد أكد الرئيس هيريرا كامبينس في أول هذين الاجتماعين ما يلي :

" اننا بحاجة الى حلول متضافرة تنبع من الحاجة الى تحديد الأسباب الحقيقية - الهيكلية والظرفية - للأزمة ، بحيث يكون لصيغ الحلول المقترحة هنا أساس أكثر رسوخا ، وهي حلول ينبغي أن تقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشترك للبلدان الأمريكية لاقرارها بصورة نهائية . ونحن لا نطلب من البلدان المصنعة شيئا يتجاوز الممكن " .

ان نتائج هذا الاجتماع تعتبر بارقة ضوء في الظلام المخيم على المحاولات الرامية الى اقامة حوار منتظم بين الشمال والجنوب مما يتيح ارساء أسس نظام اقتصادي أكثر عدلا يقوم على التضامن . وقد أكد الرئيس هيريرا كامبينس هذا بعد ذلك بأيام قليلة في افتتاح اجتماع مجلس النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية الذي أشرنا اليه من قبل ، عندما قام بتلخيص منجزات المؤتمرات الخاصة المعنية بالتمويل الخارجي لمنظمة الدول الأمريكية ، فقال ما نصه :

" من الجدير بنا أن نتذكر ان الوجود الهادئ والراسخ والبنّاء لأمريكا اللاتينية في هذا النصف من الكرة الأرضية ، هو الذي أتاح - وان كان على حذر على حد ما - فتح الأبواب أمام حوار نعتبره ضروريا ولا يمكن ارجاؤه مع الولايات المتحدة الأمريكية . وان تحقيق الاجتماع في اقرار " أساس التفاهم " ، مع كل ما يترتب على ذلك من عبء مفاهيمي ، يمثل خطوة بالغة

الأهمية تترتب عليها آثار بعيدة المدى في السنوات المقبلة ، بشرط أن نعلم كيف نتصرف في ظل الوحدة والمرونة عند الاضطلاع بالمهام الكبرى التي يتطلبها العصر منا " .

وسيرا على الخط ذاته الخاص بالعمل الاقليمي ، وقع حدث هام هو اجتماع الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الذي عقد في سانتو دومينغو في بداية الشهر الماضي للاعداد لمؤتمر اقتصادي لأمريكا اللاتينية ، سوف يعقد - بناءً على مبادرة رئيس اكوادور - في كيتو هذا العام .

وإذا توصلنا الى مفهوم مشترك في الجهود التي تضطلع بها دول أمريكا اللاتينية ، يمكننا جميعا أن نرى أنه بالإضافة الى المبادرات آنفة الذكر التي قامت بها كونتادورا والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية وميثاق دول الانديز والأنشطة المنسقة داخل الأجهزة المشتركة بين البلدان الأمريكية ، ينبغي أن نضيف جهودا ومبادرات دون اقليمية أخرى كتلك التي تم القيام بها داخل اتحاد التكامل لأمريكا اللاتينية وكاريكوم ، وميثاق الأمازون ، وأيضا المبادرات الخاصة بالتعاون بين بلدان حوض نهر بلاتا واتفاق سان خوسيه في كوستاريكا . كل ذلك يجعلنا ندرك كيفية قيام اسرتنا من الدول بضرب مثل ايجابي في السعي نحو التضامن والتعاون .

لقد أحطنا علما باهتمام بالوثائق التي قدمت الينا بشأن جزر ماليفيناس والتي تؤكد من جديد التزام الطرفين بالتفاوض بشأن مسألة السيادة .

ان نتيجة المجابهة المفجعة في جنوب المحيط الأطلسي ينبغي ألا تحمل بريطانيا العظمى بأية طريقة كانت على الاعتقاد بأن استعمال القوة بصورة ناجحة قد أرسى أدنى حق لها ، أو غير من الأصل غير القانوني لحيازتها لجزر ملفيناس .

وكما يميل الانكليز أنفسهم الى القول " فان خطأين لا يؤديان الى صواب " . وبالنسبة لفنزويلا ، فانه لا يمكن لانقضاء الزمن أو لأية ظروف أخرى أن تضيي طابع الشرعية على احتلال دول خارجة عن القارة لأية أراض تابعة لجمهوريات أمريكية مستقلة فعلا .

لهذا السبب المبدئي ، لا يمكن لفنزويلا على الاطلاق أن تقبل توطيد النهب الذي كانت بلادنا ضحية له بعد الاستقلال ، وذلك على أيدي الامبراطورية

البريطانية . وفي الوقت ذاته ، لا يمكن أن تغيب عن بال فنزويلا حقيقة ان مفاوضاتها الأساسية لم يعد في الوقت الحاضر الامبراطورية البريطانية ، التي تمسارس الاستيلاء ، وانما الدولة الشقيقة غيانا التي كان شعبها ضحية للاستعمار أيضا ، والتي يتعين عليها أن تواجه - مثل فنزويلا مشاكل صعبة تواجه جميع البلدان النامية . لقد عملت فنزويلا بهذه الروح ، منذ اللحظة التي حققت فيها غيانا الاستقلال ، ملتزمة توجيه مطالبها المشروعة عن طريق التسوية السلمية ، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا . ولهذا ، وقعنا في عام ١٩٦٦ اتفاق جنيف ، الذي تعهد بموجبه كلا البلدين بايجاد حلول مرضية للتسوية العملية لمشكلة الأراضي .



ومما يدعو الى الأسف ، أنه طوال السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين ، لم يكن لدى حكومة غيانا من بعد النظر ما يمكنها من أن تدرك أن المفاوضات المخلصة والصريحة مع فنزويلا ، من أجل الوصول الى تسوية نهائية للمشكلة التي ورثها البلدان ، والتي الى جانب أنها منصفة وملائمة ، سوف تكون في صالح كلا الشعبين وعلى أفضل وجه .

ان اتفاق جنيف ، الذي أشرت اليه من قبل ، تضمن نوايا يطلب الطرفان بموجبه مساعدة أمين عام الأمم المتحدة في اختيار وسيلة سلمية تحقق الحل . وهذا الاجراء يجرى اتخاذه الان ، وتشعر حكومة فنزويلا بالسرور ، بصفة خاصة ، ان تلاحظ البوادر الايجابية التي تعود الى جهود الأمين العام شخصيا والعمل الفعال الذي يقوم به وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، والتي تبدو باعثة على التفاؤل فيما يتعلق بخلق مناخ موات في العلاقات بين بلدينا ، حتى يمكن التوصل ، في النهاية ، الى تسوية سياسية مرضية تضع حدا للخلاف بطريقة سلمية وودية .

ان امريكا والعالم يحتفلان بالذكرى السنوية المائتين لميلاد المحرر سيمون بوليفار . انه لم يعطنا الحرية والاستقلال فقط ، وانما أعطانا أيضا مثالا سرمديا ، لا يذبل ولا يذوى ، لا يبهر ولا يمكن الغاؤه . وقد قال خوسيه مارتى : " ان بوليفار ما زال امامه عمل كثير في امريكا اللاتينية " ، والدليل على ذلك يكمن في التحقق الرائع الذي حدث دائما لمشمل بوليفار . ان بوليفار لا يزال موجودا في العلاقات بين الأمم ، ماثلا في تعزيز المساواة ومنع الاستعباد . وهو موجود في الدبلوماسية متعددة الأطراف في صف شعوب العالم الثالث الضعيفة والنامية . وبوليفار موجود أيضا في الأمم المتحدة باعتباره حامل اللواء لوضع حد نهائي للاستعمار والحيلولة دون اعتداءات الدول العظمى وتدخلاتها ، والسعي من أجل تحقيق التسوية السلمية للمنازعات والدفاع عن حقوق الانسان والحرية العامة . ان بوليفار موجود أيضا في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتحسين أوضاع التبادل التجارى ومنع استغلال اقتصاد الشعوب ، والدفاع عن العمال والفلاحين ، والنهوض بالصحة والتعليم ، لأنه توقع سلفا هيكل ولسفة المنظمات التي تتعهد تقدم وتحسن الحالة الانسانية .

وعندما تكون هناك أزمة مفاجئة ، أزمة مأساوية في العالم ، أزمة مالية واقتصادية أو أزمة نقدية وتجارية أو أزمة في القيم السياسية والمفاهيم الأيدولوجية أو أزمة فسي المشاريع والسراج الاجتماعية والاقتصادية أو أزمة اخلاقية تتسم بضياح القيم الأخلاقية وسيادة العادات النفعية أو أزمة في الايمان بمثل الحضارات والثقافة وهي أزمة ساحقة بسبب التفوق التكنولوجي لأشد الأسلحة التي اخترعها الانسان تدميرا وعدوانية ، فانسب استحضرا اسم سيمون بوليفار في ذهني كدرع ومثل وضمان لصيانة الحرية والسلم والنظام والتقدم لشعبونا وللانسانية قاطبة . ان المحرر موجود هنا ، بعد انقضاء مائتي عام على مولده ، يرينا الطريق وينيره بقدموته .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥